دراسات عالمية



الحدود المفتوحة

وهمٌ أو سياسة مستقبلية حتمية؟

جون كيسي

3
C3
20



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 100

الحدود المفتـوحة

وهمٌ أو سياسة مستقبلية حتمية؟

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبوظبي بتاريخ 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة بحثية مستقلة تعنى بدراسة القضايا الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية، التي تهم دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي خصوصاً والعالم العربي عموماً، ومتابعة أهم المستجدات الإقليمية والدولية.

وفي إطار التفاعل الثقافي والتعاون العلمي، يصدر المركز سلسلة **دراسات عالمية** التي تعنى بترجمة أهم الدراسات والبحوث التي تنشر في دوريات عالمية مرموقة، وتتصل موضوعاتها باهتمامات المركز العلمية، كما تهتم بنشر البحوث والدراسات بأقلام مشاهير الكتاب ورجال السياسة.

ويرحب المركز بتلقي البحوث والدراسات المترجمة، وفق قواعد النشر الخاصة بالسلسلة.

رئيس التحرير **محمد سالم م. الأمين**

دراســات عـالميــة

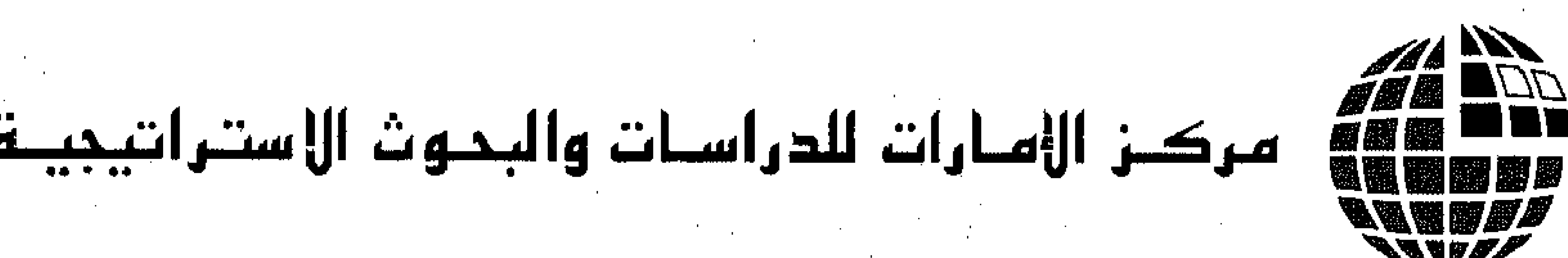
الحدود المفتـوحة

وهمٌ أو سيـاسة مستقبليـة حتميـة؟

جون كيسي

العـدد 100

تصدر عن



محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

This is an authorized translation of "Open Borders: Absurd Chimera or Invetable Future Policy?" prepared by John P. Casey; and published by *International Migration* Vol. 48, No. 5 (2010). The ECSSR is indebted to the author and to the original publisher (Blackwell Publishing Ltd.) for permitting the translation, publication and distribution of this work under its name.

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2011

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الأولى 2011

الطبعة الثانية 2012

ISSN 1682-1211

النسخـــة العاديـــة ISBN 978-9948-14-466-3

النسخة الإلكترونية ISBN 978-9948-14-467-0

توجه المراسلات باسم رئيس تحرير سلسلة **دراسات عالمية**

على العنوان التالي:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص ب: 4567

أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

الحدود المفتوحة
وهمٌ أو سياسة مستقبلية حتمية؟

جون كيسي*

ملخص

في ظل المخاوف الأمنية السائدة اليوم، أصبح تجريم حركة الناس عبر الحدود يزداد يوماً بعد يوم. ومع ذلك، يوجد واقع سياسي ووضع اقتصادي موازيان؛ حيث الحدود فيهما مفتوحة ويتمتع الناس بحرية الحركة؛ مثل: مناطق الحركة الحرة؛ كالاتحاد الأوروبي الموسع، والاتفاقات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف التي تتضمن أحكاماً، تتيح مزيداً من السلاسة في الحركة عبر الحدود، ومفاوضات التجارة الدولية التي تسعى لتسهيل تدفّق مقدّمي السلع والخدمات، والضغط الذي تمارسه البلدان النامية؛ لإتاحة المزيد من الفرص لمواطنيها لدخول أسواق العمل في العالم الصناعي، وظهور طبقة جديدة من المهنيين "ذوي الياقات الذهبية"، ممن يتحركون بسهولة متزايدة في جميع أرجاء العالم.

وتبحث هذه الورقة، في احتمالات فتح الحدود على نطاق العالم؛ بوصف ذلك أحد خيارات المستقبلية، ومع أن الكاتب يتقبّل السياسة الواقعية، ويفهم أن التدفق الحر للمهاجرين، أمر مستحيل في الوقت الراهن، فإنه يرى أيضاً، أن الحدود المفتوحة نتيجةٌ حتمية للعولمة على المدى الطويل، فضلاً عن أنها أحد الخيارات؛ لمعالجة أوجه التفاوت بين الشمال والجنوب، واختبار أخلاقي للانتشار العالمي لحقوق الإنسان. وهذه الورقة لا تدعو إلى المزيد من الهجرة، ولكنها - بدلاً من ذلك - تستكشف المفارقة الممثلة بأن إيجاد الظروف التي تسمح بفتح الحدود؛ من المرجح له أن يؤدي إلى تقليل الحوافز الدافعة إلى الهجرة، وتبحث الورقة في التغيير الذي ينبغي أن يحصل في السياسات؛ لجعل الحدود المفتوحة واقعاً محققاً.

---

* جون كيسي John P. Casey، هو أستاذ مشارك في مدرسة الشؤون العامة، بكلية باروخ، في جامعة مدينة نيويورك.

مقدمة

في شباط/ فبراير عام 1942، انتحر الكاتب النمساوي ستيفان تسفايج Stefan Zweig، وزوجته في مدينة بتروبوليس بالبرازيل؛ نتيجة لما حل به من يأس، تجاه محنته؛ بوصفه يهودياً لا جنسية له، ومنفياً من النازية؛ ولأن الحرب العالمية الثانية، دحضت كلياً رؤيته المثلة بإيجاد قارة أوروبية من دون حدود. وكان الرايخ الثالث بقيادة هتلر، قد أوجد النقيض لفكرة التجانس الأخلاقي والانسجام الثقافي، للعقول التي دافع عنها تسفايج بقوة في عشرينيات القرن العشرين؛ فقد اقتنع تسفايج، بأنه بات أي مستقبل لقارة أوروبية متحدة في "مجتمع أخوي"، أمراً بعيد المنال، وكتب في رسالة انتحاره قائلاً: «إني أحيي أصدقائي جميعاً! وأرجو أن يُقيَّض لهم رؤية الفجر بعد الليل الطويل». (Schüler, 2005: 3).

وفي تموز/ يوليو عام 1995، بدأ العمل باتفاقية شنجن Schengen، التي أزالت نظم مراقبة الحدود، بين ست دول رئيسية من دول الاتحاد الأوروبي، ولقد كانت اتفاقية شنجن حدثاً رمزياً مهماً إزاء ما يتعلق بحرية التنقّل التي مُنِح مواطنو الاتحاد الأوروبي إياها؛ وفق معاهدة ماستريخت الموقَّعة عام 1992، واليوم بانضمام 12 دولة شرق أوروبية إلى الاتحاد الأوروبي، في أيار/ مايو عام 2004، وكانون الثاني/ يناير عام 2007، وتوسيع مظلة شنجن في كانون الأول/ ديسمبر عام 2007؛ لتشمل 24 دولة (تضم بعض دول شرق أوروبا الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى غير الأعضاء)، أصبح احتمال إقامة قارة أوروبية موحدة ومن دون حدود أقرب من أي وقت مضى، (وإن لما تحصل بعد على العضوية الكاملة في معاهدة ماستريخت/ شنجن؛ إذ إن حرية تنقّل المواطنين من بعض الدول الحديثة العضوية يتم تنفيذها بالتدرّج)؛ وليس أمام المرء إلا التكهن بما كان سيعتقد به تسفايج في أوروبا الألفية الجديدة؛ هل سيعد هذا تحقيقاً لحلمه الذي كان يبدو بعيد المنال؟

هذه القصة المنسوبة إلى ستيفان تسفايج، تشكل مدخلاً لورقة تحاول البحث في جدوى الحدود المفتوحة؛ بوصفها خياراً مشروعاً؛ ففي عام 2007، كان تخيُّل عالم يسمح

بحرية حركة المهاجرين بين الدول أمراً مستغرباً، بل أقرب إلى تفكير تسفايج، وكانت الدعوة إلى سياسة فتح الحدود كلياً، تعد أضغاث أحلام، ويوتوبيا لا صلة لها بالسياسة العامة. (Schuster, 2003)، في أحسن الأحوال، وفتنة خطيرة في أسوأها. (Macarthur, 2001)، أما من دافعوا بجدية عن فتح جميع الحدود الوطنية؛ بوصفه خياراً قابلاً للتنفيذ في المستقبل القريب، فهم قلة من الناس، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نجده ذاته يسعى لضمان حق حرية التنقُّل داخل حدود الدولة الواحدة، وحق المرء في مغادرة بلاده فقط، ولكنه - اعترافاً بسيادة الدول - لا يقر بحق الاستيطان في دولة أخرى. (UN, 2005a)، ويعد حق المرء في العيش والعمل الذي يختاره داخل حدود وطنه، أحد الحقوق الديمقراطية التي لا يجوز تحويلها إلى شخص آخر أو مصادرتها، ولا يضع قيوداً على هذا الحق إلا أشد الأنظمة استبدادية وقهراً لمواطنيها، ولكن لا يوجد ضغط سياسي يُذكر؛ لتطبيق هذا الحق الديمقراطي على نطاق عالمي.

في جو القلق الأمني الراهن، فإن الاتجاه العام، يسير نحو تشديد المواقف إزاء الهجرة. (Huysmans 2000)، وأصبحت حركة الناس عبر الحدود، سواء أكانت للإقامة أم كانت للسياحة، تخضع للمزيد من القيود والإجراءات البيروقراطية، وتكبَّل بالمخاوف الأمنية. وحتى قبل الهجمات الإرهابية عام 2001، أصبح الخطاب المناهض للمهاجرين، راسخاً في الحوارات السياسية في الكثير من البلدان، وقد ساعد المناخ الأمني الراهن، على تعزيز المواقف المعادية للمهاجرين في جميع المواقع، وينصب الكثير من التركيز - تحديداً - على المناقشات الدائرة حول هجرة الأفراد الذين يعدهم بعض الناس، تهديداً ثقافياً للبلد المضيف، أو خطراً أمنياً عليه؛ ففي الديمقراطيات الغربية؛ أدت التفجيرات الإرهابية الأخيرة والجرائم البارزة؛ مثل: اغتيال المخرج ثيو فان جوخ في هولندا، (عام 2004)، إلى توترات جديدة حول قضايا الهجرة.

ومع ذلك، وبرغم موضوع روح العصر الذي يبدو مناهضاً للهجرة في الألفية الجديدة، فإن فتح الحدود في الواقع، أمرٌ موجود ضمن أجندة السياسة، في كثير من الدول والمؤسسات الدولية؛ والمثال الأكبر على ذلك، هو توسيع الاتحاد الأوروبي، والتوسيع التدريجي لأحكام حرية التنقّل الداخلي لمواطني الدول الأعضاء في الاتحاد، كما توجد

مبادرات أخرى على نطاق أضيق؛ مثل: اتفاقية التنقل عبر بحر تسمان، بين أستراليا ونيوزيلندا، وهي التي تجعل الحدود بين البلدين مفتوحة فعلياً؛ وفق مجموعة من التفاهمات الوزارية. (DFAT, 2004; MFAT, 2004)، واتفاقات العمل التي تشمل حرية التنقّل لبعض العمال بين دول الكاريبي. (CARICOM, 2005)، والجهود المتواصلة لتسهيل التنقل عبر الحدود بين دول مجلس الشمال الأوروبي. (Schlüter, 2004)، وخلال العقد الماضي، تم التوقيع على الكثير من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تقوم على الروابط التاريخية والقرب الجغرافي، وتتضمن جانباً من تحرير حركة المهاجرين. (ILO, 2004a).

وفي مجال اتفاقيات التجارة الدولية، يتم البحث أيضاً في تحرير حركة فئات معينة من العمال، في إطار مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. (الجاتس GATS)؛ فضمن هذه الاتفاقية، يُستخدم مصطلح "الصيغة 4"؛ للدلالة على حركة التنقل عبر الحدود للعمال من مقدمي الخدمات، وعلى حين أن المفاوضات حول هذا التنقل، تتقدم بوتيرة ذات بطء أكثر من محادثات التجارة العالمية الأخرى المتعلقة بحركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات، فمازال هناك ضغط مستمر؛ لفرض المزيد من حرية التنقل. (WTO, 2004)، وتطالب الدول النامية، بفتح المزيد من المنافذ لعمالها في أسواق العمل بالدول المتطورة. (Raihan, 2004)، كما أن البنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة، يروجان للمنافع الاقتصادية المترتبة على إتاحة المزيد من الحراك العمالي لهذه الدول. (World Bank, 2006a; World Bank, 2006b; UN, 2006a).

وفي هذه الأطر، تُعدّ الحدود الأكثر انفتاحاً، أداة للترابط الاقتصادي والتنمية وتكامل القيم السياسية والاجتماعية؛ مع ذلك، تبقى هذه التجارب محصورة في عالم سياسي موازٍ، استطاع تجنب التداخل إزاء النقاشات الأخرى الدائرة حول الهجرة؛ فأوروبا تزيل الحدود الداخلية وتقيم - في الوقت نفسه - جدراناً خارجية، غالباً ما تُصنَّف بوصفها "حصناً". (Legrain, 2006)، وقد ظلت أستراليا، تتمتع منذ عقود بحدود مفتوحة مع نيوزيلندا، وتسمح بحرية الحصول على فرص العمل المؤقت للشبان الأجانب القادمين من بضع دول مختارة، ولكنها تحتفظ أيضاً بنظام قاسٍ لاعتقال الوافدين

غير الشرعيين، وترفض على نحو فظ، محاولة بابوا غينيا الجديدة، إدراج السماح لعمالها بدخول أسواق العمل الأسترالية؛ بنداً للتفاوض في حزمة التنمية المعروفة باسم "برنامج التعاون الموسّع" Enhanced Co-operation Programme.

وتأخذ الدول جميعها حول العالم، على عاتقها أعباء التكاليف المتزايدة المترتبة على إغلاق الحدود؛ فوفقاً لتقرير أصدرته وزارة الداخلية البريطانية – وهو الذي يُستَشهد به كثيراً – يتم تهريب ما يقدر بنحو 30 مليون شخص، عبر الحدود الدولية سنوياً. إن هذا، يعد تجارة تدر ما بين 12 ملياراً و30 ملياراً من الدولارات سنوياً للمؤسسات الإجرامية وأصحاب المصالح الصغيرة في السوق السوداء. (Stelzer, 2001)، ويلقي التصدي لهذه التجارة، أعباء مالية إضافية مباشرة على الحكومات؛ نتيجة تصاعد التكاليف المرتبطة بمراقبة الحدود وعمليات الاعتقال والترحيل، كما توجد تكاليف اجتماعية كبيرة؛ لأن النقاشات المتعلقة بالهجرة، تثير التوتر حول القضايا العرقية، وتقوض المحاولات الرامية إلى تعزيز التعددية، والأمر الأهم، هو أن هناك تكلفة إنسانية باهظة؛ لأن بعض المهاجرين يتبع أساليب أكثر تهوراً؛ للالتفاف حول القيود المفروضة على دخول الأجانب؛ فغرق السفينة المشبوهة قبالة إندونيسيا عام 2001؛ أدى إلى مقتل نحو 353 شخصاً، كانوا يحاولون الوصول إلى أستراليا، كما مات قرابة 4,000 شخص، بين عامي 1997 و2002، كانوا يحاولون عبور مضيق جبل طارق إلى إسبانيا. (Migration News, 2002)، وهناك تزايد في عدد الموتى على الحدود المكسيكية الأمريكية؛ حيث ارتفع عدد القتلى من 266 فرداً عام 1998، إلى 472، عام 2005. (GAO, 2006)؛ ولاستغلال حالة اليأس التي يعانيها أولئك المستبعدون؛ وفق أحكام الهجرة المقيّدة، بدأت المؤسسات الإجرامية المنظّمة، إعادة تنظيم هياكلها؛ لتتوسع في نشاطات الاتجار بالبشر وتهريبهم. (Stelzer, 2001)، وكثيراً ما تستخدم هذه المؤسسات الإجرامية، هياكلها المؤسسية الجديدة لفرض عبودية الديون والاستعباد الجنسي، وللارتباط على نحو وثيق بالنشاطات الإجرامية الأخرى؛ مثل: التوزيع غير المشروع للمخدرات وغسل الأموال.

إن رفض حرية تدفق المهاجرين، واستعداد الحكومات لإنفاق أموال طائلة على مراقبة الحدود، أمران يثير الاستغراب، وخصوصاً أن القيود الحالية المفروضة على الهجرة؛

يعود تاريخها - في الغالب - إلى أزمتي النفط في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وهما اللتان أحدثتا توازنات جديدة في العرض والطلب العالمين على العمالة المهاجرة؛ وسرعان ما أصبحت هذه القيود، برغم حداثة تاريخها نسبياً، راسخة في الرأي العام والخطاب السياسي، كما لو كانت أمراً "طبيعياً" وشيئاً لازماً؛ لحماية سلامة الدول ذات السيادة ورفاهية مواطنيها، غير أن المنطق الظاهري لمراقبة الحدود، مازال ينطوي على مضامين أيديولوجية وعرقية عميقة الجذور.

لقد استمر الخطاب المعادي للمهاجرين؛ يعود بمكاسب سياسية عظيمة على الأحزاب اليمينية، كما فرض تشدداً في سياسات الهجرة التي يعتمدها الكثير من الأحزاب الرئيسية الساعية لكسب المناصب الحكومية، أو المحافظة عليها، ولكن القيود المفروضة على الهجرة، تؤثر على نحو متزايد، في الفقراء والأشخاص الأقل مهارة فقط؛ وإزاء ما يتعلق بنخب قطاع الأعمال والعمال المهرة والطلاب الموهوبين والأثرياء المتقاعدين مازالت هناك مصاعب إدارية، تقف أمام حرية تنقلهم حول العالم، ولكنهم أيضاً مرحّب بهم في برامج الهجرة الرسمية، ومحميون بمظلة أسواق العمل الداخلية في المنظمات العالمية، وتساعدهم جهات تعمل في مجال قوانين الهجرة المربح؛ حيث تضمن أنهم قادرون على استغلال جميع الوسائل للانتقال إلى بلد جديد؛ إن هذا - عملياً - عالم "بلا حدود" لمن يملكون الموارد التي تمكنهم من استغلاله.

وتبحث هذه الورقة، في احتمالات فتح الحدود على نطاق العالم؛ بوصف ذلك أحد الخيارات في المستقبل؛ وكلمة "المستقبل" هي الكلمة الأهم هنا، ومع أن الكاتب يتقبّل السياسة الواقعية، ويفهم أن التدفق الحر للمهاجرين، أمر مستحيل في الوقت الراهن، فإنه يرى - أيضاً - أن الحدود المفتوحة؛ هي نتيجةٌ حتمية للعولمة على المدى الطويل، فضلاً عن وجود واجب أخلاقي وواجب اقتصادي، يقتضيان إعطاء فقراء العالم فرصة منصفة للهجرة، وتتناول المناقشات الدائرة حالياً حول العولمة، حركة السلع ورؤوس الأموال والخدمات، ولكنها تتحاشى التحدث عن تنقّل العمالة؛ ولذلك، تسعى هذه الورقة لتصحيح هذا الخلل؛ بفحص الحجج المؤيدة لفكرة الحدود المفتوحة، وسلسلة الإجراءات السياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى قبولها خياراً على المدى البعيد، وينبغي أن يكون

التدفق الحر للناس، والاعتراف بحق المرء في العيش والعمل؛ حيثما رغب في ذلك، جزءاً من رؤيتنا المستقبلية للعالم؛ ولتحقيق هذه الغاية، نحتاج إلى نقل نقاش الحدود المفتوحة، من هامش الخطاب السياسي، وجعله جزءاً من الخيارات السائدة التي تستحق النظر فيها بجدية؛ وقد تُواجَه فكرة الحدود المفتوحة، بالرفض على المدى القصير، ولكنها في حاجة إلى أن تصبح جزءاً من إطار النقاشات المثارة حول الهجرة.

وهذه الورقة، ليست الأولى التي تبحث في موضوع الحدود المفتوحة؛ فهناك كتابان، على الأقل، يحملان تعبير "الحدود المفتوحة"، في جزء من عنوانيهما: (Gibney, 1988; Hayter, 2001)، وهناك - أيضاً - الكثير من الكتب والمقالات الأخرى التي تتخذ من الدعوة إلى حرية تنقل المهاجرين، موضوعاً مركزياً. انظر تحديداً كتابات:

Bauder, 2003; Carens, 1979, 2003; Düvell, 2003; Ebeling and Hornberger, 1995; Hardt and Negri, 2001; Harris, 2003, 2002, 1995; Legrain, 2006; Norberg, 2003; Schuster, 2003; Sharma, 2006).

كما أن عدداً من المواقع الإلكترونية، مخصص لتأييد هذه القضية، والترويج لها؛ (انظر على سبيل المثال، الموقع: www.noborder.org)، وهذه الكتب والمطبوعات، تعرض حجة مؤيدة لفتح الحدود، وهي مبنية على مواقف أخلاقية وأيديولوجية تقدمية، تساند المضطَهدين/ المظلومين، وعلى إيمان بفوائد العولمة، أو نتيجة للتجارة الحرة والفكر التحرري، غير أنها - عموماً - لا تستكشف الخطوات السياسية التي يجب اتخاذها؛ لتحقيق هذا الهدف، وتسعى هذه الورقة؛ لإغناء النقاش أيضاً، باستكشاف التدابير الكفيلة بتحقيق فتح الحدود. وتتكون الورقة، من ثلاثة أقسام: القسم الأول، يقدم لمحة تاريخية عن مجالات التحكم في حركة الناس، ويقدم القسم الثاني، تحليلاً للكثير من الحجج المؤيدة للحدود المفتوحة، أما القسم الثالث، فيتناول الإجراءات اللازمة للتحرك قدماً، نحو فتح الحدود.

لمحة تاريخية عن التحكم في الحدود

أجريت محاولات متفرقة للترويج للحدود العالمية المفتوحة؛ بوصفها أحد الخيارات القابلة للتطبيق؛ ففي عام 1889، عُقد مؤتمر في لندن حول الهجرة الدولية، أكد جميع

المشاركين فيه «حق الفرد في الحرية الأساسية الممنوح له من جميع الدول المتحضرة، بحيث يأتي ويذهب ويتصرف في شؤون نفسه ومصيره كما يشاء» (Harris, 2002: 131). إن الهجرة الخالية من العوائق من شأنها أن تحمي حرية الأفراد وتسمح بوجود أسواق عمل أكثر كمالاً يتنقّل فيها العمال بحرية بحثاً عن الوظائف (Walsh, 2000)، وهذه الفكرة قد طرحها آدم سميث، سابقاً في القرن الثامن؛ حيث دعا في كتابه **ثروة الأمم** إلى حرية حركة العمالة وتنقّلها (Smith, 1776). ومع ذلك، كان الجو السائد في مؤتمر عام 1889، نقيضاً لتحولات السياسة العامة التي انتظمت أواخر القرن التاسع عشر، والتي أعلنت دخول عهد جديد من القيود المفروضة على الهجرة؛ بناءً على أسس عرقية منذ البداية.

إن الممارسات الدولية الراهنة التي تنظّم حقوق الأفراد في الهجرة عبر الحدود الدولية، مرتبطة ارتباطاً جوهرياً بتطوّر الدول الوطنية الحديثة ومفاهيمها الخاصة بالسيادة الوطنية. وبطبيعة الحال، فإن سياسات الهجرة التي تناقشها هذه الورقة، قائمة على وجود حدود جغرافية حددتها الدول التي لها الحق والسلطة في منح الإذن بالإقامة أو منعه. وفي الوقت نفسه، نجد أن كشف هوية الغرباء والقيود المفروضة على تحركهم وإقامتهم – وخاصة إذا كان هناك خطر من أن يصبح الغرباء المنافسون على الموارد الشحيحة معوزين ومعدمين أو أعداء في أوقات الحروب – ممارسات يعود تاريخها إلى ما قبل ظهور الدولة الوطنية الحديثة (Torpey, 2000; Lloyd, 2003). إن حركة الأعداد القليلة نسبياً من البشر الذين سافروا أو استقروا خلال العهود السابقة، كانت تنظّمها علاقاتهم الاقتصادية والاجتماعية بالنخب والسلطات المحلية، من خلال خليط من التقاليد والأعراف التي كانت تسعى للتحكم في حركة الناس وهم ينتقلون بين المناطق القبلية إلى إقطاعيات وممالك أخرى، أو من المناطق الريفية إلى البلدات والمدن.

لقد كانت القرارات المتعلقة بتحديد من يحق له الإقامة في أرضٍ ما، تستند في كثير من الأحيان إلى الدين أو العرق، وكانت تتضمن الحظر أو الطرد؛ فاليهود طردهم إدوارد الأول من إنجلترا عام 1290، وطردهم فيليب العادل من فرنسا عام 1306، وفي عام 1492، قام بطردهما من إسبانيا إيزابيل وفردناند: (وهما الملكان الكاثوليكيان اللذان هزما

العرب الأندلسيين أيضاً وطردهم). وطُرد الغجر أو منعوا من العيش في فرنسا عام 1504، وفي ألمانيا عام 1500، وفي النرويج عام 1687، وفي الدنمارك عام 1708، وفي اليابان خلال حقبة إيدو (1603 – 1868)، حين عزلت اليابان نفسها عن العالم الخارجي ومنعت جميع الأجانب من دخولها.

إن التنقّل بين الكيانات السياسية التي سبقت نشوء الدولة الوطنية؛ مثل: الممالك أو الأقاليم أو المدن المستقلة، غالباً ما كان يتطلب إبراز شكل من أشكال الهوية أو الإذن، وهو يُعطى – عموماً – من خلال خطابات طلب للمرور بأمان عبر المنطقة المعنية. وعلى الرغم من وجود إشارات تاريخية إلى وثائق تحدد هوية حامليها وتطلب تأمين مرورهم إلى أراضٍ أجنبية، على الأقل من بلاد فارس القديمة في القرن الخامس قبل الميلاد، فقد كان مثل هذا التوثيق نادراً. وحتى أوائل القرن التاسع عشر، كانت كل وثيقة من هذه الوثائق يُوقّع عليها الملك أو ممثله المباشر. ولم يصبح استخدام جوازات السفر معياراً دولياً لتحديد الهوية إلا بحلول عام 1914، في سياق الحرب العالمية الأولى (Torpey, 2000; Lloyd, 2003; Fahrmeir, Faron and Weil, 2003).

وفي القرنين الثامن عشر والتاسع عشر؛ قاد التصنيع والاستعمار إلى تنقل جماعي للعمال إلى المدن والأراضي الأجنبية، وخصوصاً إلى "العالم الجديد" في الأمريكتين وأستراليا والمستعمرات في آسيا وإفريقيا. وإلى جانب المجموعات الصغيرة نسبياً في المستعمرات، والمستوطنين الأحرار في العالم الجديد، كان الأرقّاء وعمال السُّخرة، والمدانون المحكوم عليهم، هم أول المهاجرين (قسراً)، إلى الكيانات الاقتصادية الجديدة. ومادام السكان الأصليون في العالم الجديد قد أبيد أغلبهم، فقد اعتمدت المستعمرات على 15 مليون فرد من الرقيق الذين نُقلوا قسراً من إفريقيا، ونحو 35 مليون فرد من عمال السُّخرة اليدويين الهنود والصينيين في المقام الأول (Potts, 1990; Stalker, 2005). ومع بروز نمط رأسمالي أكثر ديمقراطيةً ومراعاةً للحقوق بعد الثورتين الفرنسية والأمريكية، ومع تحرك المجتمعات تجاه إلغاء الرق، أصبح المشردون من العمال الريفيين يشكلون القوى العاملة الجديدة المتحركة.

ومع بروز الديمقراطيات الصناعية، في بداية القرن التاسع عشر، تغيرت المراقبة على حركة الناس في أوروبا، من ذلك الخليط من الضوابط المحلية السائدة القائمة على أساس الأبرشيات والمدن، إلى ضوابط ضعيفة تفرضها الدولة الوطنية على التحركات الدولية للبشر. وهذه الضوابط المبكرة التي فُرضت على مستوى الدولة دخلت في أزمة؛ بسبب ظهور السفر الجماعي عبر السكك الحديدية والبحر؛ ونتيجة لذلك، شهدت الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر إلى نهايته انعدام الرقابة الدولية فعلياً خلال ما بين 30 و40 من الأعوام. وكان العالم الجديد والمستعمرات الأوروبية في حاجة ماسة إلى العمال؛ وهذا شجع حركة المهاجرين وكل من يمتلك موارد ويتمتع بصحة جيدة. وحتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، لم تكن الهجرة إلى الولايات المتحدة تخضع لضوابط تنظيمية، وكان في وسع أي شخص قادر على تحمل تكلفة عبور المحيط الأطلسي واجتياز اختبارات الصحة البدنية، أن يأتي إلى العالم الجديد، ويبحث عن حياة جديدة. وفي ثمانينيات القرن التاسع عشر؛ أدت الحملات العنصرية إلى إصدار قوانين إقصائية؛ بهدف إبعاد الصينيين والآسيويين الآخرين، ولكن نظام الحصص الصارم الذي يحابي مهاجري شمال أوروبا لم يظهر إلا في عشرينيات القرن العشرين (Borjas in Castles and Miller, 2003: 57; Cato Institute, 2004). ولم تكن حركة الهجرة غير المنظمة؛ تعني انعدام الرقابة على العمالة. وعلى العكس من ذلك، نجد أن هؤلاء العمال الذين يتمتعون بحرية التنقل، كثيراً ما يجدون أنفسهم يعملون في ظروف قاسية وخطيرة واستغلالية، غير أن هذه الحقائق ناتجة من عدم وجود تشريع ينظم حقوق العمال، أكثر من كونها ناتجة من القيود المفروضة على الهجرة؛ ففي العالم القديم، عالم القوى الاستعمارية الأوروبية، تضاءلت حرية الحركة التي كانت سائدة أواخر القرن التاسع عشر؛ بسبب العصبيات الدينية والعرقية القديمة والخوف من عدوى الأفكار الثورية الأجنبية؛ ففي فرنسا، ضَمن دستور عام 1791، حرية القدوم والبقاء والمغادرة، غير أن القلق تجاه الهجرة اليهودية أواخر القرن التاسع عشر؛ أدى إلى وضع قيود على الهجرة أول مرة. وفي بريطانيا، أصبح الاستيطان اليهودي محوراً للحملات العنصرية التي أدت إلى إصدار أول تشريع يحد من الهجرة: قانون الأجانب الذي أصدر عام 1905، ثم قانون حصر الأجانب عام 1914. وفي جميع أرجاء أوروبا،

ركزت القيود أيضاً، على أولئك الذين عُدّوا ناقلين لعدوى الأفكار الراديكالية التي أثارتها الثورات منتصفَ القرن التاسع عشر وأواخره.

ومن خلال القوانين الإقصائية في الدول الأوروبية ومستعمراتها، وهي التي كانت تقوم على العرق في المقام الأول، بدأت إعادة ترسيخ القيود المفروضة على الهجرة في بداية القرن العشرين. ولم تكن الدول الأوروبية، حتى غاية الحرب العالمية الأولى، تمارس إلا بعض الضوابط الضعيفة تجاه الأشخاص الذين لم تستبعدهم الأحكام القانونية القائمة على العرق، أو من ليسوا ملاحقين؛ بسبب أفكارهم الثورية؛ ما يعني عملياً أن معظم تحركات السكان كان متروكاً لتفاعلات قوى السوق الحرة ولقدرة السلطات المحلية والجمعيات الطوعية على مقاومة استيطان الأجانب الذين قد يصبحون عبئاً على خدمات الرعاية الاجتماعية الوليدة (Hargreaves, 1995). وعلى الرغم من إدخال نظام العمل بالجوازات والتأشيرات، في سياق الحرب العالمية الأولى، فإن المهاجرين المحتملين الذين لديهم الوسائل اللازمة لمغادرة بلدانهم الأصلية، كان بإمكانهم الاستقرار بسهولة نسبية في معظم البلدان التي يقصدونها، وكان هذا هو ما هي عليه الحال حتى سبعينيات القرن العشرين (Fahrmeir, Faron and Weil, 2003). والاستثناءات الأوروبية الرئيسية في تلك الحقبة التي اتسمت بحرية الحركة، كانت أنظمة أوروبا الشرقية الواقعة خلف الستار الحديدي، والنظام الفاشي في إسبانيا؛ فلم تكن إسبانيا، حتى خمسينيات القرن العشرين، تسمح بحرية التنقل الداخلي بين الأقاليم، إلا للذين يحملون عقود عمل، وكانت الشرطة في مدن؛ مثل: برشلونة تقوم، على نحو منتظم، بإعادة المهاجرين الداخليين الذين لم يبرزوا ما يثبت وضعهم العملي، إلى قراهم.

كانت العقود اللاحقة للحرب العالمية الثانية، تمثل عصراً ذهبياً ثانياً للهجرة في الكثير من الأوجه؛ فقد كانت أشبه بمنتصف القرن التاسع عشر، حين كانت القيود قليلة نسبياً على العمال المهرة وغير المهرة ممن يبحثون عن فرص في الأمريكتين وأستراليا وشمال أوروبا، وفي الشرق الأوسط الغني بالنفط أو الاقتصادات الآسيوية المزدهرة مؤخراً (UN, 2006a). لقد بدأت ألمانيا تنفيذ سلسلة من برامج "العمال الضيوف"؛ لجذب العمال من جنوب أوروبا وتركيا، على حين استجْدَت أستراليا المهاجرين علناً؛ لكي يَأتوا

إليها، ونظمت حملات دعائية كثيرة في أكثر البلدان تفضيلاً؛ مثل: المملكة المتحدة؛ لجذب العمال؛ حيث وفرت دعماً هائلاً لقدومهم إلى أستراليا. ومع ذلك، فإن حالات الإقصاء العرقي التي أدت إلى بروز مجموعة جديدة من القيود على الهجرة، مطلع القرن العشرين استمرت عموماً؛ ولذلك فإن أي ادعاء بشأن السهولة النسبية لحركة الهجرة بعد الحرب العالمية الثانية، يجب أن يُخفف بالاعتراف بأن العمال ذوي البشرة البيضاء فقط، هم من كان لديهم القدرة الكاملة على الاستفادة من الفرص المتاحة. وعلاوة على ذلك، وبرغم إمكانات التنقل، فإن جميع المهاجرين الجدد، وخاصة من غير ذوي البشرة البيضاء، أحيلوا إلى ما يسمى الوظائف الصعبة القذرة الخطيرة، وكانوا كثيرا ما يواجهون بردود أفعال عنيفة من السكان المحليين. وعلى حين أن هناك تفاوتاً كبيراً في جميع أنحاء العالم حول من يُسمَح له بالدخول وضد أي من الجماعات يُركز التمييز والإقصاء، فمن الثابت أن الهجرة كانت – ومازالت – تخضع للتوجهات العرقية (للاطلاع على مناقشة حول التوجهات العرقية للهجرة في أستراليا، انظر Collins 2006؛ وللمناقشة حول كندا انظر Sharma 2006).

وفي الواقع، لم تصبح المراقبة الصارمة على الحدود قاعدة متبعة في الدول الصناعية، إلا بعد إعادة الهيكلة الاقتصادية التي نتجت من أزمتي النفط في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. فقد فرضت دول أوروبا الغربية قيوداً صارمة على الهجرة؛ نتيجة أزمة النفط عام 1973؛ ولأن عضوية الاتحاد الأوروبي تجبرها على التخلي عن الترتيبات السابقة التي عقدتها مع مستعمراتها السابقة بشأن الهجرة (Hargreaves, 1995). كما أصبحت مراقبة الحدود، أكثر أهمية خلال القرن العشرين؛ نتيجة ترسيم المزيد من الحدود الوطنية؛ فقد أدت تصفية الاستعمار وحركات التحرر الوطني، إلى زيادة عدد الدول ذات السيادة من 43 دولة عام 1900، إلى 191 دولة عام 2000 (Martin, 2003a). كما شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين، توافر وسائل النقل الجماعي على نحو متزايد، وتناقصاً في تكاليفه، وما نتج من ذلك من زيادة في حركة السائحين ورجال الأعمال والمهاجرين.

إن تشديد الرقابة على الحدود منذ سبعينيات القرن العشرين؛ يعني الحد من تنقل العمال ذوي المهارات المتدنية والأشخاص الفقراء؛ فبرامج الهجرة الموجودة حالياً في الدول الصناعية، تركز – تحديداً – على العمال المهرة وأسرهم. كما يمكن العمال المهرة والطلاب،

الاستفادة من العمل المؤقت والتأشيرات الطلابية في الكثير من الدول، وفي كثير من الأحيان، يمكن أن يتحول ذلك إلى إقامة دائمة، أما الذين يملكون مهارات قابلة للتسويق وموارد اقتصادية، فيمكنهم أيضاً، تحمل تكاليف محامي الهجرة؛ لتجاوز متاهات قوانين الهجرة بنجاح، وهم أيضاً يملكون الميزة الاجتماعية المطلوبة؛ لإيجاد أزواج محليين، حقيقيين أو زائفين؛ الأمر الذي يفتح لهم المجال للإقامة في بلاد جديدة. وفي الوقت نفسه، بدأت الشركات المتعددة الجنسيات، تقيم أسواق عمل داخلية خاصة بها؛ لاستقطاب المديرين والفنيين المهرة.

كما أن لدى الكثير من الدول، قوانين تسمح بإقامة رجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في الدولة المضيفة، والمتقاعدين الأثرياء الذين يضمنون أنهم لن يكونوا عالة على خدمات الرعاية الاجتماعية؛ والمحصلة النهائية لذلك، هي أن العمال المهرة القادرين على دفع التكاليف، يتمتعون بالكثير من الفرص للتنقل بحرية بين الدول، ولقد اكتسبت هذه النخب حرية التنقل، ولاحظ الكثير من الكتّاب، بروز طبقة عالمية من العمال ذوي "الياقات الذهبية" من عابري الحدود الوطنية (Huntington, 2004).

ولا يوجد كذلك، منفذ قانوني للعمالة غير الماهرة، إلا القليل نسبياً من تأشيرات العمل الموسمي أو القصير الأجل في بعض الدول الصناعية، أو للعمل الطويل الأجل، ولكنه عمل مؤقت لا يمنح وضعية الإقامة الدائمة، أو يعطي مجالاً للتجنس في مناطق؛ مثل: دول الخليج العربية والاقتصادات الآسيوية القوية. إن العمال غير المهرة مستبعدون عموماً من برامج الهجرة الرسمية؛ ولذلك، يخضعون لإملاءات الأسواق السرية وشبه السرية، أما الذين يملكون بعض الموارد أو القدرات الأخرى؛ لإقناع البلدان التي يتجهون لها بحسن نياتهم وأمانتهم، فيمكنهم الدخول قانونياً زائرين مؤقتين، ثم يمكثون أطول من الوقت المسموح به، وينتقلون إلى وضع غير شرعي، وهو وضع يمكن أن يكون على درجة عالية من الخطورة؛ (كما يشهد على ذلك مئات حالات الوفاة حول العالم سنوياً)، وكثيراً ما يكون مكلفاً.

وتنشط الحكومات في ملاحقة المهاجرين غير الشرعيين، وفي الوقت نفسه، تعطيهم موافقة ضمنية. وتنفق الدول الصناعية مبالغ مالية متزايدة في محاربة الهجرة غير الشرعية،

غير أنها تدرك حاجتها إلى هؤلاء العمال؛ لشغل الوظائف الأكثر خطورة في هامش أسواق العمل، وتحاول تفادي التكاليف الاجتماعية لوجود أعداد ضخمة من الذين يعيشون سراً؛ بمنح عفو بين الفينة والأخرى؛ ففي دولة؛ مثل: إسبانيا، وهي التي ليس لديها أي ترتيبات فعلية لتوظيف عمال من الخارج، أو منح تأشيرات للمهاجرين المحتملين في بلدانهم الأصلية، فإن قرارات العفو المكرورة عن المهاجرين غير الشرعيين، تمثّل النظام الفعلي de facto؛ لاستيعاب المهاجرين.

وعلى الرغم من التاريخ القصير نسبياً لما نعده الآن هو القاعدة، والتحامل الواضح ضد الفقراء، فإن إمكانية تحرير ضوابط الهجرة، تثير رؤى مفزعة حول جحافل الفقراء الغازية المتدفقة فوق أسوار جيرانهم الأغنياء. إن الإقصاء العرقي والإقصاء الإثني اللذين ظلا مسيطرين حتى سبعينيات القرن العشرين، قد تم استبدال سياسات تبدو غير تمييزية، وتستند إلى الجدارة والأهلية، بهما تدريجياً في الدول الغربية الصناعية، ولكنْ، بتركيز هذه الدول على العمال المهرة، عملت فعلياً على التمييز ضد الفقراء وغير المهرة. وقد أصبح مصطلح "مهاجر"، مرتبطاً كثيراً بتنقل الفقراء والعمال غير المهرة من جنوب الكرة الأرضية، وبالدخول السري إلى بلدان المهجر، برغم حقيقة أن العمال المهرة والأغنياء في شمال الكرة الأرضية، يتنقلون بين الدول بسهولة كبيرة، أما الدخول السري والمهاجرون غير الشرعيين وازدياد استخدام بعض العمال في الأعمال المؤقتة، فأمور تمثل جميعها المحصلة النهائية لتاريخ طويل من التنميط العرقي السلبي للمهاجرين (Sharma, 2006).

وفي الوقت الراهن، صرَف معظم الذين يكتبون عن الهجرة، النظر عن فكرة الحدود المفتوحة، كما أن أولئك الذين يصنَّفون على أنهم مؤيدون للمهاجرين أسقطوها، من حيث هي خيار؛ وهذا يذكر كثيراً بالحاجة إلى تجنب الوقوع لعبةً في أيدي جماعات الضغط الكارهة للأجانب والمناهضة للهجرة (انظر: Castles, 2003). وتقف الغالبية العظمى من السكان ضد هذه السياسة، كما توجد معارضة واسعة للهجرة عموماً (Hiebert, 2003; Browne, 2002; Pew Research Center, 2007). ومن المؤكد أن شبكة الإنترنت لها حصتها من المواقع الإلكترونية البغيضة المعادية للهجرة، وهي التي تحذر من الأوبئة التي سيجلبها دخول المزيد من الأجانب (انظر على سبيل المثال: www.immigrationinsanity.com).

إن الحذر من تدفقات المهاجرين، في واقع الأمر، يمثل الرأي الاجتماعي السائد والسياسة العامة؛ ويستند هذا الحذر عادةً، إلى افتراض أن إزالة الرقابة على الحدود؛ ستؤدي إلى ارتفاع هائل في عدد القادمين الأجانب الذين لن يمكن استيعابهم في دول الوِجهة. والأمر الأهم، هو أن حرية تنقل المهاجرين؛ يُنظَر إليها؛ بوصفها أمراً مهدداً لمستويات المعيشة الحالية، كما أن هناك مخاوف من فقدان الثقافة القائمة، وارتفاع معدل الجريمة، بل الإضرار الكبير بالبيئة. وليس هناك ارتباط مباشر بين التأييد أو المعارضة للحدود المفتوحة والأجندة السياسية التقدمية أو المحافظة؛ إذ نجد الكثير من المحافظين يؤيدون تدفق العمالة الأجنبية، بينما يتخذ أصحاب الأجندة التقدمية؛ مثل: المدافعين عن حقوق العمال وحماية البيئة والمناهضين للعولمة، مواقف كثيراً ما تكون معادية أجندةَ الهجرة المتزايدة أو الحدود المفتوحة. وفي ظل المناخ الأمني الراهن، فإن السيطرة على المخاطر الخارجية التي يُعتقَد بأن المهاجرين المحتملين يشكلونها، كثيراً ما يُنظر إليها؛ بوصفها ثمناً ضرورياً؛ لحماية الحريات والامتيازات الداخلية.

وتتزايد النظرة إلى مراقبة الحدود؛ بوصفها واحدة من حصون السيادة الأخيرة. وكلما رُسخت العولمة وفقدت الدول قدراً كبيراً من سيطرتها على مجموعة متزايدة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بدت هذه الدول متمسكة بشدة بفكرة أن بإمكانها التحكم في حركة الناس إلى أراضيها الوطنية. غير أن بيرك (Burke 2001:329)، يلاحظ «أن "السيادة" التي يتحدث عنها قادتنا بهذه الجدية المفرطة؛ ربما لا تعدو كونها وهماً؛ إنها مفهوم تجاوزه الزمن، وأصبح ما يعرضه من صورة أنانية، لمواطن محصور في حدود وطنية، صورةً غير ملائمة للوجود العابر للحدود الوطنية الذي فرضه علينا هذا العالم المعولم، وليست ملائمة للالتزامات العابرة للحدود الوطنية التي يتطلبها منّا».

وكلما رسخت العولمة أكثر، أصبح من الصعب وقف تدفق البشر. لقد بدأ الضغط يتصاعد، ومن المنطقي أن نفترض أنه في وقت ما، في المستقبل القريب، سيصبح نظام ضبط الحدود السائد حالياً، نظاماً غير قابل للتطبيق؛ ويؤدي إلى نتائج عكسية، ويصبح لا صلة له بالواقع؛ فمثلما تم استبدال نظام التنقل الحر بأنظمة الرقيق والعمال الآسيويين؛ بوصف ذلك إطاراً محدّداً لتنقل العمالة منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى أواخره، ثم

استبدل بهذا النظام نفسه، القيود التي نعرفها الآن، يمكننا أن نتوقع أن تصبح حركة العمال والمواطنين في المستقبل منظَّمة ضمن إطار ترتيبات جديدة مازالت في مراحلها الأولية. إن الرقابة الحالية التي تمارسها الدول على الهجرة، حلت محل الرقابة السابقة التي كانت تمارسها الكيانات السياسية الأكثر محليةً؛ مثل: المدن، وعلاوة على ذلك، بدأت تظهر اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف وإقليمية حول الهجرة. ومن المرجح أن تشكل هذه التدابير العابرة للحدود الوطنية، الأساس لتطور ضوابط الهجرة في المستقبل؛ لأنها تتجه - لا محالة - نحو انفتاح أكثر للحدود بين الدول.

يقول باودر: إن الحدود المفتوحة، قد بدأت تبرز الآن خياراً على هوامش الأجندة السياسية، ولكن يمكننا أن نقول: إنها ظلت دائماً على هامش الأجندة السياسية، وتُركت قابعة هناك شبحاً لا نجرؤ على التفوّه باسمه (Bauder 2003). كما أن المؤسسات الدولية الأكثر ميلاً إلى الدفاع عن الهجرة ليست على استعداد لفتح موضوع الحدود المفتوحة؛ فالتقارير التي أصدرت مؤخراً؛ مثل: التقرير الذي أصدرته منظمة العمل الدولية، بعنوان: **نحو اتفاق منصف للعمال المهاجرين في الاقتصاد العالمي**، وتقرير **الأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية**، تُبرهن على وجود اتجاه إيجابي جداً، إزاء آثار الهجرة، وتدعو عموماً إلى اتخاذ مواقف أكثر انفتاحاً، ولكنْ؛ لا يمكن تفسيرها بأي حال من الأحوال، بأنها تدعو إلى فتح الحدود (ILO, 2004a; UN, 2006a). وعلى الرغم من هذا التردد الواضح في طرح هذه القضية، فإن هذه الورقة، ترى أن الوقت قد حان لنقل النقاش حول الحدود المفتوحة إلى صلب اهتمام السياسة.

الحجج المؤيدة للحدود المفتوحة

من الضروري تحليل الحجج المؤيدة للحدود المفتوحة؛ لكي يُنظر إلى مثل هذه السياسات؛ بوصفها خياراً مستقبلياً قابلاً للتطبيق. وفي هذا القسم، يتم تصنيف هذه الحجج؛ وفقاً لمحاور تركيزها: هل هي منطلقة من منظور الدول المفترَضة؛ بوصفها وِجهة للمهاجرين، (كثيراً ما يشار إليها - أيضاً - بالبلدان المستقبِلة، أو المستوردة للعمالة، أو المضيفة، أو بلدان التوطين، أو - بلغة أكثر عامية - البلدان الغنية)، أو من منظور دول

المنشأ، (الدول المرسلة أو المصدِّرة للعمالة، أو الدول الفقيرة)، أو أنها تركز على قضايا أكثر عالمية؟ إن أولوية النظر، هي لتأثير الهجرة في دول الوجهة؛ لأنها هي التي تمارس سلطتها وتستخدم سيادتها لاستبعاد ما تراه عدداً فائضاً من المهاجرين.

ويتم هذا الأمر بوعي كامل بأن "الوجهة/ المستقبلة/ المستوردة/ الغنية" و"المنشأ/ المرسلة/ المصدّرة/ الفقيرة" هي مصطلحات نسبية، وعلى حين أن المفردات الأولى، تشير إلى الاقتصادات الغربية المتقدمة، ودول الشرق الأوسط الغنية بالنفط واقتصادات آسيا الصاعدة، فمن الممكن أيضاً؛ أن تعني أي بلد يتمتع بأوضاع اقتصادية أفضل من جيرانه؛ ومثلما أن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بالحد من تدفق الهجرة من جمهورية الدومينيكان، فإن الأخيرة ذاتها تسعى للحد من المهاجرين القادمين من جارتها هاييتي الأشد فقراً منها. وإضافة إلى ذلك، فإن الظروف التي تقود إلى تصنيف دول الوِجهة أو دول المنشأ، ليست مبنية على الثروة الاقتصادية فحسب، ولكنها مبنية أيضاً، على الاستقرار السياسي والتسامح النسبي مع التعددية السياسية والعرقية، فضلاً عن وقوع الكوارث الطبيعية والتغيرات البيئية. لقد بدأت الفروق بين دول المنشأ ودول الوجهة تنطمس، والكثير من الدول، أصبح الآن دول منشأ ودول وجهة معاً؛ حيث تدفقات الهجرة مقسَّمة تقريباً بين الهجرة من الجنوب إلى الشمال، ومن الشمال إلى الشمال، ومن الجنوب إلى الجنوب (UN, 2006a).

لقد طُرحت الحجج لاحقاً؛ أولاً، من وجهة نظر الدول الغنية التي يقصدها المهاجرون، ولكنْ، لا بد من أخذها في الحسبان في مجملها؛ فالهجرة ليست معادلة صفرية، تمثل المكاسب لطرف خاسر للطرف الآخر، إنما هي عملية يمكن أن تفيد دول الوِجهة ودول المنشأ معاً (UN, 2006a)؛ وليس الهدف هنا قياس مخاوف دول الوِجهة فحسب، بل التفكير في توازنات عالمية جديدة.

تأثير الهجرة في الدول الغنية/ دول الوِجهة

إن الأمر الأساسي الذي تخشاه دول الوِجهة كما ذكرنا سابقاً، هو أن موجات المهاجرين غير المراقَبة في ظل إزالة الحدود، ستلقي عبئاً ثقيلاً على اقتصادها وثقافتها

ورفاهيتها وسلامتها المادية، أيضاً؛ ولذلك، فإن الدعوة إلى فتح الحدود، أصبحت إلى حد كبير مسألة استجابة أو تهدئة لهذه المخاوف.

ربما لا تأتي جحافل المهاجرين... ولكن من المؤكد أنها لن تستمر في التدفق

الحجة الأولى التي تدعم فتح الحدود، هي - في الواقع - محاولة للرد على القلق الأكثر انتشاراً الذي تثيره الحدود المفتوحة، وهو: الغزو الساحق الذي ستتعرض له الدول الغنية من جحافل الفقراء.

إنها مهمة صعبة جداً، أن يحاول المرء التنبؤ بعدد المهاجرين الذين سيصلون إلى أي بلد وِجهة، في ظل سياسة الحدود المفتوحة. ومع ذلك، فإن جميع مؤشرات التجارب السابقة في مجال التنقل الحر بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة، تؤكد عدم حدوث حركة جماعية مستمرة إلى المناطق الغنية. وأي زيادة في عدد الوافدين إلى المناطق الغنية ما هي إلا زيادة مؤقتة ستتراجع حالاً؛ كما أن مثل هذا الارتفاع في عدد الوافدين، تقابله عودة المهاجرين القدامى، ممن ظلوا - في الواقع - مكبلين بقيود الهجرة، إلى بلدانهم الأصلية. إن احتمال هذه العودة إلى بلدان المنشأ - وهي التي كثيراً ما يشار إليها باسم "الهجرة العكسية" أو "هجرة العودة" - هو احتمال كبير؛ كما يدل على ذلك، معدل العودة الكبير من الدول المتقدمة الموجود بالفعل، برغم القيود الحالية (Coppel et al., 2001; UN, 2006a). والدول التي تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين سنوياً، تجد أيضاً، أن إجمالي صافي الهجرة منخفض نسبياً، عندما تدرج في حسابها عدد المهاجرين السابقين العائدين إلى بلدانهم الأصلية، وعدد مواطنيها المهاجرين إلى بلدان أخرى؛ فعلى سبيل المثال، نجد أن نيوزيلندا، وهي التي لا يزيد إجمالي سكانها على 4 ملايين إلا بقليل، تستقبل نحو 80,000 من الوافدين الدائمي الإقامة وأصحاب الإقامة الطويلة الأجل، ولكنْ، يغادرها أيضاً، نحو 70,000 من أصحاب المغادرة الطويلة الأجل؛ ما يعني أن إجمالي صافي الهجرة لا يقارب 10,000 فقط (Statistics New Zealand, 2006).

ويستمر تدفق المغادرين، برغم أن قوانين الهجرة الحالية في الكثير من بلدان الوِجهة عموماً، تُلغي حق الإقامة للمهاجرين الذين يُعتقَد بأنهم سيتخلون عن البلاد. ويمكننا

التكهن بأنه إذا كان هناك عدد أقل من القيود المفروضة على التنقل، فإن الهجرة ستميل إلى التدفق بحرية، بين بلدان المنشأ وبلدان الوِجهة، وسيختار الكثير من المهاجرين قضاء فترات في كلا نموذجَي البلدان؛ ما يوجد مجتمعات عابرة للحدود، ولقد أصبحت الهجرة الدائرية والتنقل العابر للحدود سمة من سمات الحركة المعاصرة للمهاجرين، ومن المرجح أن يعزز فتح الحدود هذا الاتجاه (IOM, 2005b; UN, 2006a).

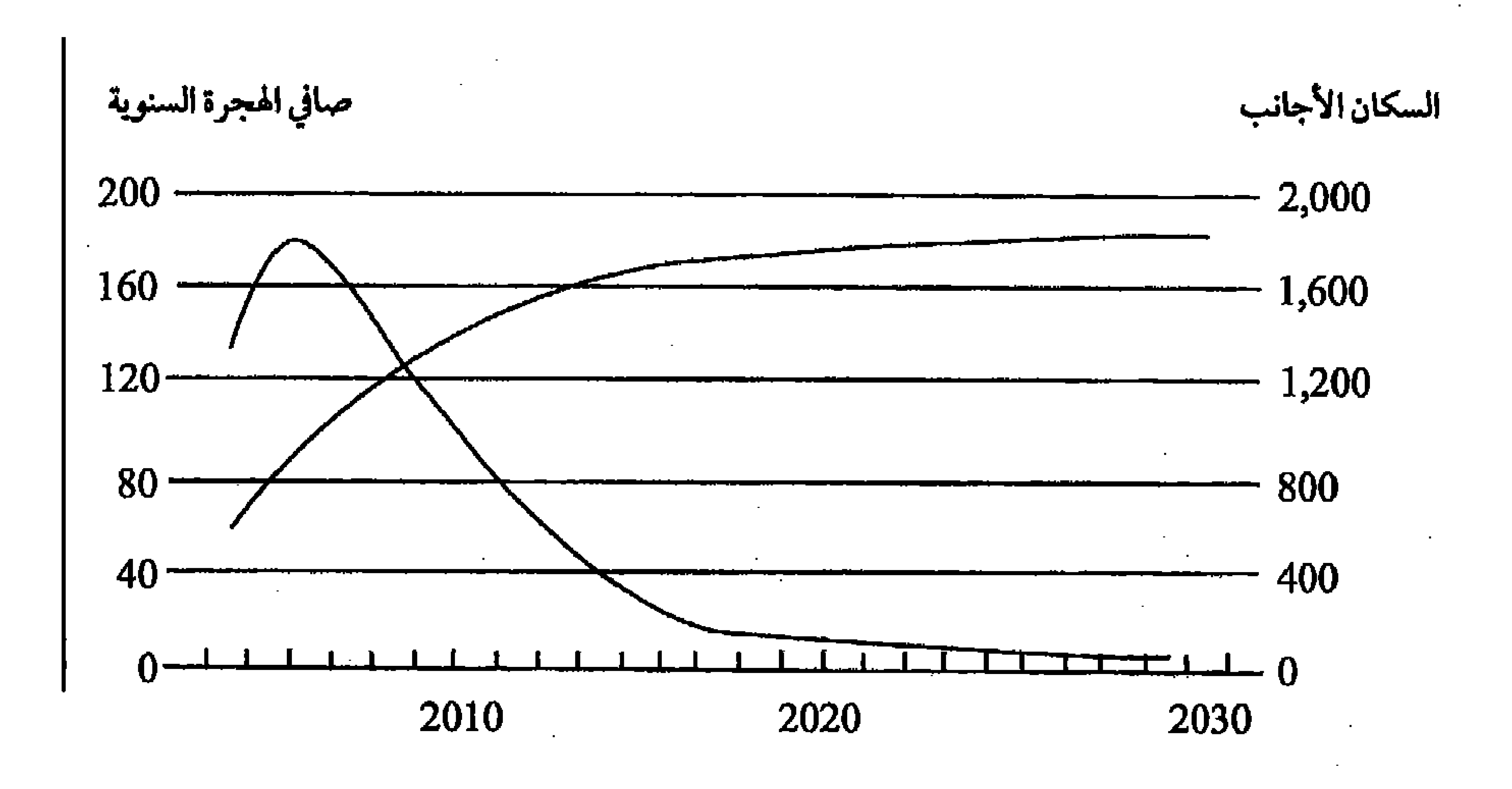
وبالقدر نفسه من الأهمية، توجد حواجز عاطفية واجتماعية واقتصادية ونفسية كبيرة، تحد من تدفق المهاجرين من الدول المصدِّرة؛ وكما يشير مارتن، فإن أول أشكال الرقابة على الهجرة هو "الجمود الشخصي" (Martin 2003a: 6)؛ فالهجرة هي الاستثناء لا القاعدة؛ لأن معظم الناس لا يريدون الانتقال بعيداً عن الأسرة والأصدقاء وحضن لغتهم ومجموعتهم العرقية. وعادةً ما نتحدث تقليدياً، عن عوامل "الدفع والجذب" التي تُحدث الهجرة، ولكن هناك أيضاً، عوامل "دفع وجذب" عكسية، تُبقي معظم الناس في بلدانهم، وتشجع من هاجروا منهم على العودة عندما يتغير الوضع في بلدانهم الأصلية، أو عندما ينهون حياتهم العملية في دول المهجر، أو - ببساطة - عندما يصبح عامل الجذب إلى الوطن كبيراً جداً (Castles and Miller, 2003; Martin, 2003b). وحتى في الحالات التي يتم فيها تخفيف ضوابط الحدود للعمال، أو تكون فيها الحدود ملغاة؛ مثلما هي الحال في الاتحاد الأوروبي، توجد عوائق كبيرة أمام التنقل الحر؛ من بينها: حاجز اللغة، والفوارق الثقافية، والاعتراف بالمؤهلات، وتوفير الضمان الاجتماعي. ولا يشكل المهاجرون إلا 2.9٪ من سكان العالم (ILO, 2004a; UN, 2006a)، وفي نطاق الحدود المفتوحة في الاتحاد الأوروبي أيضاً، يعيش أقل من 2٪ من مواطني الاتحاد الأوروبي في دولة عضو أخرى، برغم حقهم المطلق في ذلك (Straubhaar, 2001).

وقد أجرى الاتحاد الأوروبي دراسة عام 2004، ضمن استعداداته لانضمام دول عشر في وسط أوروبا وشرقها إلى الاتحاد. وقد قدّرت الدراسة أن الهجرة السنوية من الدول العشر الجديدة ستبلغ ذروتها عند 370,000 مهاجر عام 2005، ثم تتناقص تدريجياً بعد ذلك. وخلال السنوات الخمس والعشرين القادمة، من المتوقع أن ينتقل ما بين 3.2 و4.5 من ملايين الأفراد؛ أي نحو 5٪ من دول الاتحاد الأوروبي الجديدة، إلى دول غرب

أوروبا، وهذا لن يزيد سكان دول الاتحاد الأوروبي الحالية، إلا بنسبة 1٪ إلى 2٪ فقط (Straubhaar, 2001; Munz and Fassman, 2002). وتأثير ذلك في ألمانيا – على سبيل المثال – خلال العقود الثلاثة القادمة، موضَّح في الشكل (1)؛ حيث يمثل المنحنى التنازلي صافي الهجرة السنوية حتى عام 2030، ويمثل المنحنى التصاعدي حجم السكان الأجانب في ألمانيا.

الشكل (1)

صافي الهجرة السنوية والسكان الأجانب في ألمانيا (بالألوف)*



* المنحنى التنازلي يمثل صافي الهجرة السنوية، والمنحنى التصاعدي يمثل إجمالي السكان الأجانب.

المصدر: مستمد بتصرف من Munz and Fassman 2002.

لقد كان للاتحاد الأوروبي، تجربة سابقة أيضاً، عندما انضمت البرتغال وأيرلندا واليونان وإسبانيا إلى الاتحاد منتصف ثمانينيات القرن العشرين، وهي بلدان أفقر بكثير من الدول الأعضاء الأصلية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وبرغم أن هذه الدول انضمت إلى الاتحاد الأوروبي، قبل أن تسمح اتفاقية شنجن، بالتنقل الحر الكامل بنحو تسع سنوات، فقد كانت هناك فرص كبيرة لتنقل العمال من الدول الأعضاء الجديدة. ومع ذلك، فإن دمج هذه الدول الفقيرة في منتصف ثمانينيات القرن العشرين، ثم السماح بعد ذلك بحرية التنقل الداخلي في الاتحاد الأوروبي، لم يؤدِّيا إلى هجرة جماعية من منطقة

جنوب أوروبا الأفقر إلى الشمال الأغنى؛ وعلى العكس من ذلك، فإن من المسلّم به عموماً، أن هناك - كما يبدو - تأثيراً عكسياً صافياً؛ بمعنى أن أي هجرة جديدة من الجنوب، تقابلها تدفقات عكسية أكبر منها، من المهاجرين السابقين الذين رأوا في التنقل الحر فرصة للبحث مرة أخرى عن الفرص في أوطانهم أو التقاعد فيها، ومن تنقل مواطني شمال أوروبا إلى مناخات أوروبا المتوسطية الأدفأ. وبرغم الحدود المفتوحة، فإن الهجرة الداخلية في الاتحاد الأوروبي بين الدول السابقة لتوسع الاتحاد عام 2004، لم تبلغ مرة أخرى، تلك الأرقام التي بلغتها في فترات استقطاب العمالة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، على حين أن عودة مهاجري الاتحاد الأوروبي إلى بلدانهم الأصلية، تتواصل بمعدلات عالية (Muus, 2001).

ومن الصعب تعميم إحصاءات الاتحاد الأوروبي على نطاق عالمي؛ فأي تدفقات للهجرة بين المناطق المختلفة من المرجح أن تتأثر بعوامل عدة؛ مثل: المسافة، والاختلافات اللغوية، والروابط التاريخية الثقافية. بيد أن العامل الرئيسي، هو فارق الثروة بين أي منطقتين؛ واستناداً إلى الإحصاءات الأمريكية وافتراض وجود حرية كاملة للتنقل، يقول مونز وفاسمان: إن وجود فجوة في متوسط الدخل، بنسبة 10٪ بين المنطقتين؛ تؤدي إلى هجرة سنوية صافية تبلغ ما بين 0.05٪ و0.15٪ من المنطقة ذات الدخل الأدنى إلى المنطقة ذات الدخل الأعلى (Munz and Fassman, 2000). وعندما نضع في الحسبان، أن أكثر من ثلث سكان العالم يعيش على أقل من دولارين في اليوم، وأن دخل الفرد سيتضاعف 22 مرة في المتوسط بالانتقال من بلد أفقر إلى آخر أغنى، يتضح لنا ما يمكن أن تحدثه حرية التنقل من تحولات ضخمة في السكان (Martin, 2003b). ولكننا نعلم أيضاً، أن الفقراء ليسوا وحدهم من يهاجر؛ إذ إن الذين يملكون رأس المال الاقتصادي ورأس المال الشخصي، لا بد لهم من اتخاذ المبادرة بالهجرة، وأن تكون لهم توقعات معقولة بالنجاح في بلد الوِجهة؛ ولذلك - وهذا من المفارقة - فإن التفاوت الكبير في الثروة؛ لا يؤدي بالضرورة إلى ضغوط هجرة أكبر (UN, 2006a).

وكما ورد سابقاً، فإن تدفقات الهجرة، تميل إلى الاستقرار حتى في ظل استمرار التباينات الاقتصادية. وكثيراً ما يُستشهد بحالة بورتوريكو، وهي التي لا يوجد حاجز

يقيد هجرة مواطنيها إلى الولايات المتحدة؛ نظراً إلى وضعيتها المرتبطة بالولايات المتحدة، على عكس دول الكاريبي ودول أمريكا اللاتينية المحيطة بها. وتشير التقديرات إلى أن عدد البورتوريكيين الذين يعيشون في الولايات المتحدة، يساوي عدد الذين يعيشون في جزيرة بورتوريكو نفسها، (ولكن من الصعب التأكد من الإحصاءات الحقيقية في الولايات المتحدة؛ لأنها تشمل الذين لديهم أصل بورتوريكي لا المهاجرين فحسب)، وكما ذكر جريزوولد، فإن 46٪ من البورتوريكيين الذين انتقلوا إلى الولايات المتحدة منذ ثمانينيات القرن العشرين، قد مكثوا هناك أقل من عامين، وتوقفت الهجرة تماماً الآن، برغم ارتفاع معدل البطالة المستمر في بورتوريكو (Griswold, 2002).

يمكن أن يعد المنحنى المتموج في الشكل (1) نفسه، ممثلاً لأي توقعات مستقبلية للهجرة. وارتفاع التموّج؛ (أي حجم الزيادة الأولية في صافي الهجرة) واتساعه، (أي الفترة الزمنية التي تتغير فيها الهجرة المتزايدة إلى هجرة متناقصة)، يخضعان لعوامل عدة. ومن الممكن أن تكون أعداد المهاجرين القادمين، أدنى من الحدود القصوى لما يعده بعض الناس عدداً مرغوباً فيه من المهاجرين، (فقد أشارت دراسة سكانية أجرتها الأمم المتحدة عام 2000، مثلاً، إلى أن الاتحاد الإفريقي يحتاج إلى 13.4 مليون مهاجر سنوياً؛ للمحافظة على نسبة العمال الحالية؛ أي إلى 12 ضعفاً من المستوى الحالي. انظر التعليق على الشيخوخة في القسم اللاحق)، أو أن أنماط الهجرة الدائرية؛ تعني أن أرقام الهجرة الصافية لا تزيد في الواقع زيادة كبيرة.

ولكن الأمر الأهم، هو أن الحكومات في دول الوِجهة، تمتلك الوسائل التي تمكنها من تخفيف الهجرة، من خلال ضمان أن هناك ضغطاً أقل على الناس الموجودين في المناطق الأشد فقراً حالياً؛ لكي يغادروها؛ فبلدان الوِجهة أغنى عموماً، وهي في وضع يؤهلها لتحديد الأوضاع الاقتصادية المستقبلية في دول المنشأ، من خلال مساعداتها وسياساتها التنموية والتجارية. وإذا طبقنا أي سيناريو مستقبلي للحدود المفتوحة، فستكون أعداد المهاجرين القادمين في الموجة الأولى، وفترة استمرار هذه الموجة؛ نتيجة مباشرة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ينتهجها الأطراف المعنيون المختلفون. ويمكن دول الوِجهة أن تستعد للحدود المفتوحة في المستقبل، بالاستثمار في دول المنشأ المحتملة؛ مثلما استثمر

الاتحاد الأوروبي أموالاً في المناطق الأشد فقراً اقتصادياً في الاتحاد الأوروبي الموسّع. وهذه التدخلات في بلدان المنشأ، ستتناولها الأقسام اللاحقة.

وعلى حين أن هذه الورقة أخيراً، تركز على الهجرة، فلا بد لنا أيضاً، من الأخذ في الحسبان، أن التحولات المجتمعية الأخرى، قد يكون لها أثر كبير في القوة العاملة، وأن هذه التحولات ستعمل أيضاً، على تخفيف أي آثار اقتصادية واجتماعية مترتبة على الهجرة؛ فعوامل؛ مثل: التغيرات في معدلات مشاركة المرأة والعمال كبار السن، وانخفاض معدلات المواليد، وتنقّل المجموعة المولودة في أثناء "طفرة المواليد" داخل القوة العاملة، وحق الحصول على تقاعد مبكر، كان تأثيرها في أسواق العمل مساوياً تأثير الهجرة، أو أكبر منه؛ فالسياسيون في الكثير من الدول الصناعية، ينصحون النساء في مجتمعاتهم، بإنجاب المزيد من الأطفال، ويحثون العمال الكبار في السن الاستمرار في العمل، بعد تجاوز سن المعاش التقليدية، غير أن هذه النصائح، نادراً ما كانت تربط بالجدل حول الهجرة.

وجود فوائد اقتصادية محتملة

هل تسهم الهجرة في النمو الاقتصادي أو تعوقه؟ لقد ظل هذا السؤال موضوعاً لأبحاث كثيرة. وتميل الدراسات إلى التحيز في هذا الشأن، وتتباين تعريفات الهجرة ومناهج البحث المستخدمة تبايناً كبيراً، ويبدو أنه مع كل دراسة تبيّن أن للهجرة تأثيراً إيجابياً في الاقتصاد، تظهر دراسة أخرى تبيّن التأثيرات السلبية؛ فمؤلفون؛ مثل: نوربيرج وليجرين/ مقتنعون بالفوائد الاقتصادية التي تجلبها الحدود المفتوحة للدول الصناعية، ولكن كثيرين غيرهم يشككون في ذلك (Norberg, 2003; Legrain, 2006).

تشير المراجعات الأكثر صرامة للمجموعة الواسعة من الدراسات التي تناولت الأثر الاقتصادي للهجرة، في الدول المتقدمة في المقام الأول، إلى أن الهجرة (لا الحدود المفتوحة بالضرورة)؛ تؤدي فعلاً إلى تحقيق مكاسب اقتصادية صافية لدول الوِجهة؛ بسبب مجموعة من العوامل، بما فيها زيادة الفرص أمام النشاطات الاقتصادية القائمة؛ نتيجة وجود المهاجرين وأسرهم؛ بوصفهم عمالاً ومستهلكين معاً، والنشاط الاقتصادي الجديد الذي يقيمه المهاجرون أنفسهم، وإعادة التوازن الديمغرافي، وهي الناتجة من صغر أعمار

المهاجرين، والديناميكية التي يحدثها تدفق الأفراد الذين يتميزون بـروح الابتكـار والأفكـار الخلاقة، والتجديد العمراني الحضري لـ "المدن العالمية" الـصاعدة (Coppel et al., 2001; Glover et al., 2001; UN, 2006a). وكما يشير جلوفر وآخرون، فإن الهجرة تـوفر أعـمالاً ووظائف جديـدة، وتـسد فجـوات سـوق العمـل، وتُحسّن الإنتاجيـة، وتقلـل الـضغوط التضخمية (Glover et al., 2001). وقد أقر بالفوائد الاقتـصادية للهجـرة، عـلى المـستوى العالمي، ممثلو كل من قطاع الأعمال (WTO, 2004)، وقطاع العمال (ILO, 2004a).

أما القلق بشأن تأثيرات الهجرة في مـستوى المعيـشة، وقـدرة الـسكان المحليـين عـلى كسب عيشهم، فإنهما لا يُركزان على الأغنياء الذين يستفيدون عموماً من العمالة الرخيـصة فحسب، لكنه يُركز أيضاً على الفقراء الذين سيتعرضون لمنافسة محتملـة؛ لأن العمالـة غـير الماهرة والمتدنية الأجر، يمكن نظرياً استبدال المهاجرين بهـا (Coppel et al., 2001). وفي سوق العمل المحلية الحالية، هناك شريحة صغيرة نسبياً، قـد تحتـاج إلى الـدعم مـن خـلال الاستثمار في تطوير المهارات والمساعدات المالية (الرعاية الاجتماعية). ولكنْ، حتى في هذه المسألة، لم يتوصل الاقتصاديون إلى إجماع، ولا توجد آثار سـلبية في العـمال المحليـين؛ لأن الظروف نفسها المواتية للهجرة توجد - أيضاً - فرصـاً لجميـع العـمال، وكثـيراً مـا ينـشئ المهاجرون جيوباً اقتصادية، لها اقتصاداتها الخاصة المنفصلة جزئياً (Sutcliffe, 2004).

إن الحجة الاقتصادية الأكثر شيوعاً حتى الآن في تأييد زيادة الهجرة، هـي الحاجـة إلى التعويض عن العمالة المفقودة؛ بسبب شيخوخة السكان في الدول الصناعية؛ فهناك «عجز ديمغرافي» (ILO, 2004)، في جميع الدول الصناعية التي تواجه انخفاضاً قياسياً في معـدل المواليد، ويرتفع فيها متوسط العمر المتوقع في الوقت نفـسه. وفي غيـاب الهجـرة، سـيفقد بعض دول الاتحاد الأوروبي ربع سكانه، بحلـول عـام 2050، وفي الوقـت نفـسه سـتزداد نسبة المتقاعدين إلى السكان الذين هـم في سـن العمـل، مـن 1:0.35 إلى 1:0.75؛ لتكـون الحصيلة النهائية، انخفاضاً في مستوى المعيـشة بنـسبة 18٪ (Moses and Lenes 2002, Norberg 2003). ووفقاً للأمم المتحدة، فإن الدول الأوروبيـة، تحتـاج؛ لمعالجـة القـضايا الديمغرافية والاقتصادية الناجمة عن شيخوخة الـسكان، إلى نحـو مليـون مهـاجر سـنوياً للمحافظة فقط على عدد سكانها الحالي، وما لا يقل عن 13.4 مليون مهاجر سنوياً؛ إذا كان

الهدف هو المحافظة على نسبة العمال تحت سن 65 عاماً والمتقاعدين الـذين تجـاوزوا سـن السبعين (UN 2000). وقد علّق لاندر (Lander, 2004: 4)، بقوله: «إذا توقف مروّجـو الخوف للتفكير في الأمر، فإن الخطر الحقيقي الذي يواجه أوروبا، في ظل شيخوخة سكانها وانخفاض معدلات المواليد فيها، ربما يكون قلة الهجرة لا كثرتها».

وتُمثل المنافع الاقتصادية، التي من المرجح أن تنتج من إنهاء القيود المفروضة على الهجرة، في توفير الجزء الأكبر من مليارات الدولارات التي تنفق حالياً كل عام، على التفتيش عن المهاجرين غير الشرعيين واعتقالهم وترحيلهم، فضلاً عن مراقبة عمليات الاتجار بالبشر وتهريبهم، وإجراءات طلبات اللجوء؛ ففي العقود الأخيرة، انتقلت تجارة الحدود السرية من أيدي التجار المحليين الصغار إلى جهات أكثر تنظيماً، تشكل نشاطاً إجرامياً متخصصاً في تهريب البشر والاتجار بهم، ويرتبط ارتباطاً مباشراً بالدعارة واستغلال العمالة وتوزيع المخدرات (Stelzer, 2001). ولم تكن الجهود المبذولة لمكافحة هذا النشاط جهوداً فعالة؛ فقد ارتفعت على سبيل المثال، تكلفة مراقبة الحدود الأمريكية – المكسيكية إلى عشرة أضعاف بين عامي 1986 و2002، لكن كل هذا الاستثمار، لم يحدّ من تسلل الأفراد سراً، ويبدو أن أثره قُصر فقط، على جعل العبور أكثر خطورة وأعلى تكلفة (Massey, 2005). كما أن هذا الاستثمار؛ أدى إلى نتائج غير مقصودة؛ مثل: زيادة نسبة الوفيات بين الذين يسعون لعبور الحدود، وزيادة السكان غير الشرعيين في الولايات المتحدة بتحويل الذين كانوا زواراً موسميين في السابق، إلى مقيمين لأجل طويل غير مصرح لهم؛ بسبب تكلفة الدخول غير الشرعي مرة أخرى وصعوبته (Martin, 2003b; Massey, 2005). ويقدّر مارتن، أن أغنى 25 دولة تنفق ما بين 25 و30 من مليارات الدولارات سنوياً، على تطبيق قوانين الهجرة وإجراءات اللجوء، وهو مبلغ يساوي تقريباً، ثلثي ما يُنفق على مساعدات التنمية (Martin, 2003).

تأثير الهجرة في الدول الفقيرة/دول المنشأ

تؤيد الـدول الفقـيرة – عمومـاً – تحريـر الهجـرة (Raihan, 2004)؛ ففـي الهيئـات الدولية، تطلب الدول الفقيرة فتح الحدود؛ لكي توفر لمواطنيها فرصاً للهجـرة إلى أسـواق

عمل أكثر تطوراً، بينما تواصل الدول الغنية اعتراضها على ذلك؛ (انظر على سبيل المثال، مداولات الصيغة 4 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي ستتناولها هذه الورقة بعد ذلك)، وإزاء ما يتعلق بدول المنشأ، توجد آثار سلبية؛ نتيجة تدفق المهاجرين إلى خارجها، ولكنْ، يوجد أيضاً الكثير من المكاسب التي تفوق الخسائر، وترجح الكفة لمصلحة البحث عن الفوائد الصافية المكتسبة من حرية الهجرة (UN, 2006a).

وبرغم أن الدول المصدّرة للمهاجرين، تعاني استنزافاً في الأدمغة والقوة العضلية، فمن المؤكد أيضاً، أن الهجرة تمثّل صمام أمان للاقتصادات غير القادرة على إيجاد وظائف كافية لقوة العمل التي لديها، وخصوصاً لجيل الشباب الذي يشكّل نسبة من السكان أكبر بكثير مما هي عليه الحال في الدول الأكثر تقدّماً. كما توفر الهجرة حوافز عظيمة لتحسين مستويات التعليم والخدمات الأخرى التي تُعِدّ - في الواقع - الشبان في دول المنشأ وتهيّئهم للهجرة. والأمر الأكثر أهمية، هو أن الهجرة توجد تجمعاً مهماً من المغتربين الذين يحولون الأموال التي تعد حيوية لاقتصاد الكثير من الدول النامية. وتشير التقديرات إلى أنه منذ عام 1996، تجاوزت التحويلات المالية للمهاجرين مساعدات التنمية الرسمية المقدَّمة للدول النامية (UN, 2004). ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، تمثل تحويلات المهاجرين عام 2004، تدفقاً مالياً إلى الدول النامية، بلغ 172 مليار دولار، بينما تمثل المساعدات نحو 50 مليار دولار (UN, 2004, 2005c). وتمثل التحويلات ما يعادل نحو 20٪ من نسبة الصادرات في بعض الدول؛ مثل: الهند والمغرب، وتنمو هذه التحويلات بمعدل متوسط يبلغ 8٪ سنوياً (Coppel at al. 2001, Migration News 2005, UN 2005b). ويلخص الجدول (1) الآثار السلبية والإيجابية المحتملة للهجرة، إزاء ما يتعلق بالدول الفقيرة.

إن ضوابط الهجرة الحالية؛ لا تؤدي إلا إلى تضخيم ظاهرة هجرة الأدمغة؛ فالبلدان الأغنى تنتقي من البلدان الأفقر أفضل العقول وأذكاها، من خلال برامجها المعدّة لاختيار المهاجرين؛ ومن ثم تحاول عملياً الاحتفاظ بهم أسرى لشروط الإقامة المتواصلة التي تجعل من الصعب على المهاجرين العودة إلى أوطانهم، إلا "لفترات" قصيرة فحسب (Norberg, 2003). لكن الحدود المفتوحة ستوزع المكاسب الناتجة من الهجرة على نحو

أكثر إنصافاً، وفي الوقت نفسه، تسهّل عودة المغتربين الذين قد يسعون لتطبيق مهاراتهم ومعرفتهم في بلدانهم الأصلية بصفة مؤقتة أو بشكل دائم.

الجدول (1)

الآثار الاقتصادية: الإيجابية والسلبية، للهجرة في الدول الفقيرة

الآثار السلبية	الآثار الإيجابية
• فقدان العمال المهرة ("هجرة الأدمغة")، والعمال النشطين الأصحاء ("هجرة العضلات") يؤثر في الإنتاجية وجودة الخدمات. • فقدان العائدات الضريبية من العمال الغائبين. • انخفاض العائد على الاستثمارات في مجال التعليم العام والصحة. • الهجرة الانتقائية (والتحويلات اللاحقة وعودة العمال)؛ قد تسبب فوارق متزايدة في الدخل؛ تؤدي إلى المزيد من تقسيم السكان إلى طبقات.	• عودة العمال المهرة وهجرتهم الدائرية، تزيد رأس المال البشري المحلي، وتوجد روابط بالشبكات الأجنبية ("كسب الأدمغة"). • تدفق كميات كبيرة من التحويلات والنقد الأجنبي. • "صمام أمان" يسمح للعمالة الفائضة بالبحث عن فرص غير متوافرة في الوطن. • ما يسهم به مهاجرو الشتات من نقل التكنولوجيا والاستثمارات ورأس المال الاستثماري. • تدفقات التجارة بين دول الوجهة ودول المنشأ. • تحفيز الاستثمار في التعليم المحلي والصحة والاستثمارات الفردية الأخرى في مجال رأس المال البشري.

المصدر: مستمدة بتصرف من United Nations (UN), 2004.

وعلى حين أن نقل المهارات والمعرفة، يميل إلى التركيز على سوق العمل، فهناك أيضاً إسهام كبير في رأس المال الاجتماعي ورأس المال السياسي بدول المنشأ، من خلال نقل مماثل للمهارات المتصلة بالتطورين السياسي والاجتماعي؛ فكثيراً ما يمارس المغتربون، ضغوطاً لإجراء تغييرات سياسية في أوطانهم من أماكن إقامتهم في بلدان المهجر، من خلال عملهم في حركات التضامن، وإذا عادوا فقد يعملون مع المعارضة أو مع الأنظمة الناشئة. لقد حققت الدول المصدّرة للعمالة فوائد كثيرة من الخبرة السياسية التي اكتسبها مواطنوها المغتربون، وقد قام عدد من الدول الديمقراطية الجديدة، في شرق أوروبا وأمريكا الجنوبية، بتعيين مغتربين في مناصب حكومية عليا، أو بانتخابهم لمناصب عليا في الخدمة المدنية.

من المرجح أن يؤدي تحرير حركة الناس، إلى زيادة الفوائد التي تحصل عليها دول المنشأ من الهجرة؛ فالحدود الأكثر انفتاحاً ستحوِّل استنزاف الأدمغة إلى تدفق للأدمغة، وستزيد احتمالات عودة المهاجرين؛ كما سيسمح للبلدان الأشد فقراً، بالاستفادة من المهارات والمعرفة التي تمتلكها الطبقة الناشئة المكونة من العمال الدوليين "ذوي الياقات الذهبية" التي ورد ذكرها سابقاً في هذه الورقة. وكما يرى موزيس وليتنيز، فإن المكاسب الاقتصادية المتوقعة التي ستحققها البلدان الأفقر؛ نتيجة تحرير الهجرة، ينبغي أن تشجِّع صناع السياسات على التفكير في تحرير الهجرة؛ بوصفها وسيلة مهمة لتضييق فجوة الدخل بين أغنى سكان العالم وأفقرهم (Moses and Letnes, 2004، انظر أيضاً: World Bank, 2006a, 2006b; UN, 2006a). ومع ذلك، لا ينبغي أن تستخدم الهجرة بديلاً أو ذريعة لتجاهل التغيير الداخلي البنيوي والسياسي في الدول النامية؛ فمستويات الهجرة العالية؛ لن تؤدي إلى التطور والتنمية؛ إذا لم تكن مصحوبة بإصلاحات بنيوية داخلية.

واعتماداً على المنطقة، فإن الحدود المفتوحة؛ يمكنها أن تعني أيضاً، أن من المرجح - كذلك - أن تستقبل دول المنشأ، عدداً متزايداً من المهاجرين من البلدان الأغنى الذين يبحثون عن نمط حياة مختلف، وهؤلاء المهاجرون الأغنياء يمكنهم أن يسهموا في اقتصادات البلدان الأفقر؛ فبفتح الحدود في الاتحاد الأوروبي وتيسير تدفق رؤوس الأموال عبر النظام النقدي الموحد، استطاعت دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية تعزيز مكانتها بسرعة؛ لتصبح "فلوريدا" أوروبا؛ حيث أدت مستويات السياحة العالية التي تتمتع بها تاريخياً، إلى وجود مجتمع موازٍ من المتقاعدين المقيمين، طوال أيام السنة، أما المناطق الأخرى القريبة من الدول المتقدمة؛ مثل: بعض الأجزاء من أمريكا الوسطى وشمال إفريقيا، فربما تتمتع بالطفرة الاقتصادية نفسها التي تتمتع بها فلوريدا (Mead, 2004).

ولكن ما يهم بلدان المنشأ - بالقدر نفسه - هو التهديد المستمر بأنها ستبقى مصدراً للمهاجرين، وخاصة الهجرة غير الشرعية؛ ما لم يتم تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدرجة كبيرة. وهذا، من المرجح له أن يحفز بلدان الوِجهة على الاستثمار بكثافة في برامج التنمية والشراكة. وهناك وعي متزايد في البلدان الصناعية،

بأنها تضيع الوقت والموارد في مكافحة الهجرة غير الشرعية، عندما لا تعمل في الوقت نفسه على تغيير الأوضاع الاقتصادية التي تجبر الناس على الهجرة (Bhagwati, 2003). وكما تستثمر الدول المتقدمة في مناطقها وأقاليمها الهشة اقتصادياً، وكما أقام الاتحاد الأوروبي استثمارات كبيرة في الدول التي انضمت إليه حديثاً، فإن حقيقة فتح الحدود الوشيكة والثابتة من المرجح لها أن تدفع الدول المتقدمة إلى المزيد من الاستثمار في المناطق التي تعد أكبر مصدر محتمل للمهاجرين. ويبدو أيضاً، أن هناك وعياً كبيراً لدى بعض البلدان النامية بأنه يستطيع استخدام المهاجرين لانتزاع امتيازات ومساعدات؛ فقد أدى تدفق المهاجرين غير الشرعيين إلى جزر الكناري الإسبانية عام 2006، إلى زيادة المساعدات المقدَّمة إلى دول المنشأ الممثلة بموريتانيا والصحراء الغربية والسنغال، واضطر الاتحاد الأوروبي إلى زيادة التركيز على تنمية المناطق التي تشكّل مصادر رئيسية للمهاجرين. ولقد أصبح فتح الحدود، في نهاية المطاف، قضية عدالة عالمية، وهذا ما يتناوله القسم الآتي من هذه الورقة.

قضايا العدالة العالمية

إضافة إلى الفوائد المباشرة التي قد تجنيها دول الوِجهة ودول المنشأ، فإن هناك عدداً من قضايا العدالة العالمية التي تمثل - أيضاً - حججاً مؤيدة لفتح الحدود.

إزالة الحاجز الرئيسي بين الشمال والجنوب

يمكننا أن نقول: إن إغلاق الحدود، يمثل إحدى الوسائل السياسية التي تحافظ على الفصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة. وما يُبقي على انفصال الفقراء هو القيود المفروضة على الهجرة التي يفترض أن تمنعهم من الانتقال إلى الدول الغنية (برغم أن احتمال حدوث هذا التنقل، ولو في غياب هذه القيود، هو أقل مما يعتقد به أولئك الذين يقطنون في الدول الغنية)؛ فإذا أصبحت الحدود المفتوحة، جزءاً من الالتزامات المستقبلية، فلا مناص للدول الغنية من ضخ المزيد من الاستثمار في الدول الفقيرة؛ والهدف من ذلك، هو جعل الجنوب أكثر جاذبية للذين يفضلون البقاء في أوطانهم، وضمان أن الهجرة من البلدان الأفقر لم تعد ضرورة اقتصادية (Curzon Price, 2003).

وفي اللحظة الراهنة، لا تنفق البلدان الصناعية على المعونات التنموية إلا 0.23٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وهي نسبة أقل من نصف الرقم المستهدف المقترح لعام 2015، ضمن أهداف الأمم المتحدة التنموية للألفية، وهو الذي يبلغ 0.54٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بل إنه أقل بكثير من النسبة المستهدفة (0.7٪) التي حظيت بقبول واسع؛ بوصفها المعيار المرغوب فيه، وأُدخِلت في ساحة النقاش الدولي من خلال "إجماع مونتيري" Monterrey Consensus، عام 2002 (UN Millennium Project, 2005). ففي الوقت الراهن، هناك خمس دول فقط، حققت نسبة 0.7٪ أو تجاوزتها، بينما التزمت ست أخرى بتحقيق هذه النسبة بحلول عام 2015. ويمكن مقارنة هذا الإسهام الضئيل نسبياً من الدول الغنية، إلى ما تقوم به من استثمارات في التنمية الداخلية. ولقد تم توزيع أموال الاتحاد الأوروبي المخصصة للإصلاح الهيكلي وزيادة التماسك إلى الأماكن الأفقر في الاتحاد الأوروبي طوال التسعينيات، وخصوصاً في البرتغال وأيرلندا واليونان وإسبانيا، والآن سيصبح الأعضاء الجدد من شرق أوروبا، مستفيدين من هذه الأموال. وهذه الأموال تمثل 1.27٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي عام 1999 (Pastor, 2003). وتشير التقديرات إلى أن إجمالي الدعم الداخلي للقطاع الزراعي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يبلغ حالياً 318 مليار دولار؛ أي أكثر بخمس مرات تقريباً، من المساعدات المقدَّمة إلى الدول النامية (Wintour, 2004).

وهناك حركة متنامية، تسعى لتقديم المزيد من المساعدات وإعفاء الديون للبلدان الأفقر في العالم، كما يدل على ذلك الاقتراح الذي عُرِض مؤخراً لوضع "خطة مارشال" إفريقية. كما لا يقل أهمية، أن مثل هذه الاقتراحات تسعى عادةً لإنهاء سياسة الحماية التجارية وسياسات الدعم المحلي التي تمنع المنتجين في الدول النامية، من دخول أسواق الدول المتقدمة. وفي هذا الصدد، نُقِل عن جوردن براون (رئيس وزراء بريطانيا السابق الذي كان وزيراً للمالية في ذلك الوقت)، قوله: «إن الحواجز التي تقيمها الدول الغنية لحماية صناعاتها لأمر فاضح مخزٍ، فأي بقرة أوروبية يُنفق عليها في المتوسط، أكثر مما يُنفَق على مواطن إفريقي فقير» (Wintour, 2004).

لقد بدأ مشروع الأمم المتحدة للألفية حالياً، في وضع الأجندة؛ لمساعدة الدول الفقيرة؛ وهو يحدد أهدافاً واضحة؛ لتقديم التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية للدول الفقيرة، ولتعزيز بناها التحتية، كما يدعو إلى إلغاء نظم التعرفة الجمركية والحصص لصادرات الدول الفقيرة في المزيد من الأسواق الغنية، وإنهاء الدعم التمييزي المحلي الذي تقدمه الدول الغنية لمنتجاتها، وتخفيف عبء الديون. إن مشروع الألفية يسعى لضمان قيام البلدان الأفقر بتطوير نظم تجارية ومالية قائمة على القانون، ويمكن التنبؤ بها، وتكون غير تمييزية، وأن تلتزم هذه الدول، تطبيق معايير الحكم الرشيد (UN Millennium Project, 2005).

وقد كان الأمين العام للأمم المتحدة، قدّم في حزيران/ يونيو عام 2006، تقريراً، بعنوان: **الهجرة الدولية والتنمية** (UN, 2006a)، يؤكد فيه ضرورة تبني نهج تنموي مشترك؛ يعود بالفائدة على دول المنشأ والوِجهة. ويستكشف التقرير التطورات التي يمكن إدخالها على السياسات؛ مثل: تأشيرات الدخول المتعدد التي توفر للعمال المهاجرين الذين تحتاج إليهم دول الوِجهة، إمكان فرصة دخول أكثر سلاسة وأفضل تنظيماً، وتقديم الدعم للمشروعات الخاصة التي يقيمها المهاجرون، ولبرامج التدريب في الدول المضيفة، والتعاون الدولي؛ لزيادة التدريب للعمال المهرة في دول المنشأ؛ لتخفيف "استنزاف الأدمغة"، ودعم مهاجري الشتات؛ لزيادة إسهامهم في بلدان المنشأ التي قدموا منها.

لا أحد يربط التنمية ربطاً مباشراً بإتاحة المزيد من حرية التنقل بين الحدود، لا السياسيون؛ مثل: رئيس الوزراء البريطاني السابق جوردن براون، ولا الأمم المتحدة. لكن الواقع أن الدول الغنية؛ إذا لم تُقدّم التزاماً طوعياً أكثر، فلا بد أن يصبح موضوع الحدود المفتوحة أكثر حضوراً، وجزءاً لا يجتزأ من نقاشات التنمية؛ وكما ذكر باري وجودين: «فإن الدول الغنية التي تُواجَه بحجج أخلاقية مُحكمة لمصلحة إعادة التوزيع العالمي، ليس أمامها إلا خياران: الخيار الأمثل، هو منح الدول الفقيرة كميات ضخمة من المساعدات الخارجية، أما إذا تعذّر ذلك، فعليها أن تكون على استعداد لقبول أعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من أفقر البلدان، بدلاً من ذلك، في حد أخلاقي أدنى»" (Barry and Goodin 1992: 8)، وفي سياق اقتصاد دولي لا تلتزم فيه الدول الغنية، القضاء على الفقر، فإن إتاحة حرية التنقل لجميع العمال، يمكنها أن تزيد المساواة بين الدول (Sutcliffe, 2004).

وبتطبيق الحدود المفتوحة؛ من المرجح أن نرى تغييراً في اللغة، إزاء ما يتعلق بتوزيع مساعدات التنمية؛ وربما يقل الحديث عن "المساعدات الخارجية"، بينما يكثر الحديث عن صناديق الإصلاح الهيكلي وزيادة التماسك على غرار صناديق الاتحاد الأوروبي، وعن التنمية الإقليمية المستهدفة.

الجزء الأخير من أُحجية العولمة

كلما رُسخت العولمة الاقتصادية، كثُر المدافعون عن تحرير حركة الركائز الثلاث الأساسية للنشاط الاقتصادي: رأس المال، والسلع، والخدمات؛ ومن ثم يصبح السؤال هو: لماذا لا يشمل تحرير التدفقات الاقتصادية، تحرير العمالة أيضاً؛ بوصفها ركيزة اقتصادية رابعة. وبرغم أن الاتحاد الأوروبي يقدم نموذجاً عملياً لكيفية تضمين "حريات التنقل الأربع" في سوق مشتركة، فإن تحرير تنقل العمالة يعاني التهميش عموماً في المحادثات المتعلقة بالتجارة على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية. وفي هذا الشأن يلاحظ موزيس وليتنيز، أن «الحكومات تدعي العجز أمام قوى العولمة الأخرى، ولكنها تظل تظهر قوة ملحوظة في حماية اقتصاداتها المحلية من تدفقات العمالة الدولية» (Moses and Letnes, 2002: 2). إنه خطأ فادح أن يظن المرء أن الحدود، يمكنها أن تكون مفتوحة أمام البضائع ورأس المال والخدمات، لا أمام البشر (Sutcliffe, 2004).

إن المحاولات الرامية إلى إدراج تنقل العمالة أيضاً، ضمن مناقشات العولمة، تجسدها الصيغة 4، من مفاوضات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (الجاتس)، وهي التي تتضمن إمداد الخدمات، من موردي خدمات من بلدٍ ما، من خلال "التنقل المؤقت لأشخاص طبيعيين" في أراضي دولة أخرى. وترى منظمة التجارة العالمية، أن "الزوار" المؤقتين، يجلبون الكثير من المنافع إلى بلدان الوِجهة وبلدان المنشأ، من خلال: تنشيط التجارة، ومعالجة المخاوف من تقلبات سوق العمل، وتشجيع نقل التكنولوجيا، وتنمية رأس المال البشري، وتوفير التحويلات المالية (WTO, 2004).

وعلى حين أن الصيغة 4، لا تمثل إلا 2٪ من قيمة تدفقات الخدمات ضمن اتفاقية الجاتس، وتؤثر أساساً في العمال الأعلى مهارة، فإن هناك ضغوطاً في اتجاه توسيعها؛ لتشمل

العمال الأقل مهارة. وتجهد منظمة التجارة العالمية، وغيرها من المشاركين في مفاوضات الصيغة 4؛ لتوضيح أن حركة العمال؛ وفق هذه الأحكام، هي ذات طابع مؤقت، وتشمل إقامة طوال مدة أقل من 5 سنوات، وتحدث داخل الإطار التنظيمي للسياسات الحكومية والممارسات القائمة بشأن الهجرة، وتستبعد المنفذ الدائم إلى أسواق العمل بالدولة المضيفة؛ (أي استبعاد الإقامة الدائمة) (Lloyd, 2002; WTO, 2004; IOM, 2004). وتؤكد منظمة التجارة العالمية، أن المفاوضات حول التنقل المؤقت للأشخاص الطبيعيين، لا تسعى للالتفاف حول الأحكام المتعلقة بالهجرة أو التعدي على قضايا السيادة، وأن «الوجود المؤقت [للعمالة]، يُلغي المشكلات الاقتصادية والاجتماعية العميقة المصاحبة للهجرة الدائمة» (WTO, 2004: II).

أما تنقلات العمال المؤقتة المماثلة فإنها جزء لا يجتزأ من مجموعة من الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية. وبرغم الميل إلى التركيز على العمال المهرة وموظفي الشركات الدولية، فإن هناك أيضاً فرصة متزايدة لتنقل العمال غير المهرة من البلدان الأفقر؛ ففي الشرق الأوسط، توجد أعداد كبيرة من العمال المؤقتين غير المهرة القادمين من آسيا، كما أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية، لديها برامج إقامة مؤقتة للعمال الزراعيين، خلال مواسم الحصاد. والدول النامية عموماً، تؤيد تنقل العمال المؤقت، وترى في ذلك فوائد مباشرة لاقتصاداتها، غير أن الدول المتقدمة، مازالت تعترض على ذلك (WTO, 2004; Raihan, 2004).

من المهم مجدداً، تأكيد أن جهود تحرير حركة العمال في الوقت الراهن، أقل بكثير من جهود تحرير رؤوس الأموال والسلع والخدمات، وأن التركيز في إطار المحادثات التجارية دائماً ما يُقصر على الإقامة المؤقتة. ويبقى السؤال، هو: هل ستصبح أحكام العمال المؤقتين؛ مثل: الصيغة 4، من مفاوضات اتفاقية الجاتس، في نهاية المطاف، مرتكزات أساسية للمزيد من الهجرة الدائمة. إن الإقامة القصيرة الأجل - كما أظهرت تجارب "العمال الضيوف" في عدد من الدول - كثيراً ما تُراكم الضغوط؛ للسماح بالهجرة الطويلة الأجل؛ وفي نهاية الأمر سيكون الهدف هو ربط تحرير التجارة بحرية التنقل، ويفتح الحدود على نحو دائم. وبينما يدور نقاش ساخن حول آثار تحرير التجارة، إلا أنه يبدو أن هناك إجماعاً على أن

تحرير التجارة؛ سيؤدي في النهاية إلى تقارب في الأجور والأسعار وعوامل الإنتاج الأخرى داخل المناطق التي تحررت فيها التجارة، وهذا؛ سيؤدي إلى توفير حوافز أقل للعمال؛ لكي يهاجروا؛ بحثاً عن أجور أعلى في أماكن أخرى (ILO, 2004a).

إن بنى العولمة الحالية، تُعرض للانتقادات؛ بسبب عدم تلبيتها معاييرَ العدالة الاجتماعية أو المساواة أو الإنصاف؛ إذ يُنظَر إلى الاتفاقات القائمة؛ بوصفها متحيزة إلى الدول الغنية، وتُتَّهم الشركات المتعددة الجنسيات، بأنها تتجاهل حقوق العمال وقضايا البيئة، وأن هياكل التجارة الدولية تفتقر إلى الشفافية. ولا ترغب الدول الغنية في فتح الحدود؛ لأنها تدعي أن التجارة الحرة في السلع والخدمات، تشكّل بديلاً من تنقل العمالة. وعلى العكس من ذلك، تشتمل مطالب الدول النامية على تحرير حركة العمال الذي تعده مبدأً جوهرياً للبعد الاجتماعي للعولمة.

حقوق الإنسان والديمقراطية

إن حرية تنقل المواطنين داخل أي دولة، هي مبدأ أساسي في الكيانات الديمقراطية ومناطق الحدود المفتوحة القائمة؛ مثل: الاتحاد الأوروبي أو أستراليا – نيوزيلندا. وتعمل اتفاقات التنقل الحر؛ على أساس افتراض أن مواطني دول بعينها، تشترك في الثقافات السياسية الديمقراطية، ينبغي أن يكونوا قادرين على التنقل بحرية. ويوجد – كما أشار علماء الاقتصاد والسياسة – ارتباط بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية (Griswold, 2004؛ ولذلك، ينبغي تخصيص جزء كبير من المساعدات والحوافز؛ لتشجيع الحكم الرشيد وتقليل الفساد، بالسماح لمواطني الدول النامية والديمقراطيات الجديدة التي تستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان، أن يعملوا ضمن إطار عالمي، يعترف بحقوق المواطنين في التنقل بحرية. لقد لوّح الاتحاد الأوروبي بجزرة العضوية، وحرية تنقل المواطنين لدول أوروبا الشرقية التي التزمت قواعد النظم الاقتصادية السائدة في الاتحاد الأوروبي، والقيم الديمقراطية التي تجسدّها القارة الأوروبية الموحّدة.

إن إيجاد فضاء ديمقراطي عالمي يتنقل فيه المواطنون بحرية، ينبغي تصوره؛ بوصفه النهاية المتوقعة لنسخة العولمة الحالية التي تُبقي الفقراء في أوطانهم، كما كان يفعل نظام

بطاقات المرور الذي ساد في حقبة الفصل العنصري (Sutcliffe, 2004). كما أن الحدود المفتوحة، ستضع حداً لتهريب البشر وما يترتب على ذلك من مخاطر في الوقت الراهن؛ وبذلك، يتجنب العالم وفاة الأُلوف من الناس سنوياً.

المُضي نحو سياسات الحدود المفتوحة

مازالت الحدود المفتوحة؛ بوصفها سياسة دولية، تحتاج إلى عقود من الزمان؛ لتصبح واقعاً؛ وإذا طُلِب إليّ التكهُّن من منظور ما هو كائن الآن، فإن الاستعانة بالقصّة التي بدأتُ بها هذه الورقة، ستكون خياراً دائماً: لقد كان ستيفان تسفايج، يدعو إلى فتح الحدود في أوروبا طوال نحو 70 عاماً قبل أن تصبح دعوته حقيقة واقعة. ولعل فتح الحدود بحلول عام 2060، أو حتى مع بداية القرن الثاني والعشرين؛ هو الهدف الذي يجب وضعه، وهذا القسم من الورقة يستكشف الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. ويُمثّل التحدي هنا، بتوسيع النماذج التي تقدمها حركة مواطني الاتحاد الأوروبي، والمناطق المشابهة الأخرى التي تتمتع بحرية التنقل عبر الحدود، وتطبيقها على نطاق عالمي. إننا نحاول أخذ الوضع الداخلي لأي نظام ديمقراطي، وتطبيقه على نطاق عالمي، وتحويل التركيز من المساعدات إلى الاستثمار في الأماكن الأفقر في العالم؛ لتخفيف الضغوط الدافعة إلى الهجرة.

ومثلما يتمتع مواطنو أي دولة ديمقراطية حالياً، بحق التنقل بحرية داخل حدود بلادهم، فسيتنقل الناس في المستقبل عبر الحدود الوطنية، تحت إشراف آليات السياسة الاقتصادية الكلية والاجتماعية نفسها التي تُستخدم داخلياً للسيطرة على هجرة الناس داخل أي اقتصاد ديمقراطي للسوق، والسيطرة على التدفق الدولي لرؤوس الأموال والسلع والخدمات. ولن يكون التركيز منصباً على السيطرة على الناس، بل على غيرها من أدوات السياسة العامة أو الآليات التي تنظّم السلع والخدمات العامة؛ مثل: برامج سوق العمل وتطوير الوحدات الإسكانية ومدفوعات الرعاية الاجتماعية والسياسات الضريبية، وهي التي تؤثر في المردودات الاقتصادية الإقليمية والتحركات السكانية، وستكون قرارات التنقل، مُستمدة من الدوافع الفردية، ولن تستند مراقبة الهجرة إلى تقييد حق التنقل، بل إلى قدرة المجتمع الدولي على السيطرة على الدوافع التي تحفز ذلك التنقل.

لا أحد ينكر التعقيدات المحيطة بهذا الأمر، في ظل التفاوت الهائل في الثروة وتنوع الأنظمة السياسية والاختلافات الثقافية الكبيرة الموجودة في العالم. ولعل الشيء الأهم! هو أنه لا يوجد من يُنكر الرفض شبه المطلق حالياً، لسياسات الحدود المفتوحة بين أولئك الذين يمتلكون السلطة لفرض القيود على الهجرة والنخب السياسية والمواطنين في دول الوِجهة. وتخشى الدول الغنية بصفة عامة، على استقرارها الاقتصادي، وتسعى لحماية ثقافاتها وأساليب حياتها، كما أن الذين يؤيدون المزيد من الهجرة المفتوحة، يضعون - أيضاً - حدوداً لذلك، ويذكّرون بالحاجة إلى تجنب إلحاق المزيد من الضرر بالفئات المحرومة، وبحماية البيئة ومكافحة الجريمة؛ ولذا، فإن أي مناقشة حول الحدود المفتوحة، تُقابل دائماً بالرفض؛ بوصفها؛ من قبيل: اليوتوبيات المستحيلة (انظر على سبيل المثال: Castles, 2003).

ومع ذلك، لا بد من الاعتراف أيضاً، بأن الأمر ربما يتعلق ببعض الحواجز المهمة التي أُقيمت على أساس "الخائف والمُخيف"؛ فالمناطق الرئيسية القليلة التي يتجه لها المهاجرون؛ (أي: أمريكا الشمالية، وأوروبا، والشرق الأوسط، وأستراليا - نيوزيلندا)، هي الأكثر تحفظاً وحذراً من فتح الحدود، ويجب إقناعها بميزات تحرير حركة العمالة، على حين يمثل عدد قليل من البلدان المصدرة للعمالة أكبر تهديد، وهي بلدان ذات تعداد سكاني ضخم؛ (مثل: بنجلاديش والبرازيل والصين والهند وإندونيسيا ونيجيريا وباكستان وروسيا). ومع ذلك، فقد تشهد السنوات الخمسون القادمة، إعادة ترتيب اقتصادي مهم على الصعيد الدولي، بحيث تصبح الديمقراطيات الصناعية الحالية، تمثل جزءاً ضئيلاً من الاقتصاد العالمي.

وفي الواقع، تنتمي الدول الأربع "المخيفة"، إلى مجموعة القوى الاقتصادية الصاعدة التي يُشار إليها عادةً باسم "بريكس" (وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين)؛ وإذا أُديرت اقتصادات هذه المجموعة على نحو سليم، فسوف يمكنها أن تصبح قوة ضخمة في الاقتصاد العالمي؛ ونتيجة لذلك، لن يبقى من القائمة الحالية لأكبر الاقتصادات في العالم إلا الولايات المتحدة واليابان، ضمن الاقتصادات الخمسة الأولى، بحلول عام 2050 (Wilson and Purushothaman, 2003). وكلما تطورت هذه الدول الأربع واجهت

المشكلات نفسها التي تعانيها الدول المتقدمة سلفاً، وهي الممثلة بشيخوخة السكان وتناقص أعدادهم؛ وهذا، قد يعني أنه بحلول عام 2050، سيكون من الأفضل لمهاجري العالم الذهاب إلى شنجهاي أو مومباي، بدلاً من نيويورك أو لندن.

ولا أحد كذلك، ينكر ضخامة العمل الذي ينبغي القيام به على جميع المستويات، ابتداءً من التكيّفات الاقتصادية الكلية، وصولاً إلى أبسط عمليات إعادة الترتيبات الإدارية؛ فالمناطق الحالية التي تتوافر فيها حرية التنقل، تقدّم الكثير من الأمثلة التوضيحية الممتازة لمستوى التكيّفات المطلوبة (انظر Schlüter 2004؛ وللاطلاع على دراسة حول عقبات الهجرة، وكيف أن العقبة البيروقراطية الكبرى أمام عبور الحدود داخل مجلس الشمال الأوروبي، كانت تُمثل بالنظام الآيسلندي الذي كان يفرض إيجاد ألقاب، بإضافة ابن أو ابنة إلى الاسم الأول للوالد، وهو نظام لم يكن مقبولاً من بيروقراطيات الدول الأخرى الأعضاء). والأقسام الآتية، توضح أهم التغييرات التي يجب إجراؤها في السياسات؛ للسير قدُماً نحو فتح الحدود.

تجب إعادة صوغ الخطابات الرئيسية

تقوم السياسة العامة على صوغ الأفكار والأجندات (Kingdon, 1997)، وهي تتعلق بالجدل والتحوّل في أطر السياسات ونماذجها، قدر تعلقها بأي دليل منطقي على نائج السياسات؛ ولذا، فإن المسألة الرئيسية التي تنبغي معالجتها، هي الإقرار العام بالهجرة؛ بوصفها قيمة سياسية إيجابية، والاعتراف بأن الحدود المفتوحة، هي الغاية التي ينبغي العمل من أجلها.

لا يمكن الاستهانة بحجم التغيير المطلوب؛ فهو يعني ابتداع خطاب جديد يسعى لزيادة حرية التنقل عبر الحدود؛ وفقاً لعملية منضبطة، والتخلي عن استخدام الهجرة؛ بوصفها أداةً انتخابية لترهيب الناخبين المؤيدين، كما يتطلب موجة من التأييد الشعبي، وأن يتصرف السياسيون بمسؤولية، وأن يروجوا للهجرة؛ بوصفها فرصة إيجابية. ولا بد من اليقظة الدائمة، بحيث «يمكن تعظيم فوائد الهجرة وتقليل مشكلاتها»، كما قال كوفي أنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة (UN, 2004: iii).

وثمة مجموعة من الأفكار التي ينبغي أن تتخلل الوعي السياسي العالمي:

- ينبغي النظر أكثر إلى الهجرة؛ بوصفها نشاطاً وتدفقاً، وليس بالضرورة استقراراً دائماً في دول الوِجهة.

- ينبغي أن يكون الرد على الهجرة، مبنياً على مفاهيم الفرص لا على الخوف، وينبغي أن يُستبدَل فهم فرص التنمية الاقتصادية في الشمال والجنوب ونشر حقوق الإنسان، بالخوف من غزو المهاجرين.

- ينبغي فصل السيادة عن قدرة الدولة على استبعاد الناس، ولا يجوز أن تُعامَل القدرة على ضبط الهجرة (لا رأس المال، والسلع، والسياسة الخارجية... إلخ)؛ بوصفها دعامة أساسية للسيادة.

- ينبغي ربط المناقشات حول مساعدات التنمية المقدمة إلى الأماكن الأكثر فقراً في العالم، بالمزيد من فتح أبواب الهجرة؛ كون السماح للعمال القادمين من الدول الفقيرة بدخول أسواق العمل يمثل أداة تنموية، وكون المساعدات المقدمة إلى المناطق الفقيرة، ستوفر حوافز محلية تقلل الحاجة إلى الهجرة.

- يجب على اتفاقيات التجارة الحرة، أن تتضمن دائماً، أحكاماً وشروطاً مهمة؛ لتحرير حركة العمال وأسرهم.

- يجب أن يكون هناك قبول واسع، بأن القيود الحالية المفروضة على الهجرة والإنفاق الكبير على مراقبة الحدود، لم يُحدثا إلا تأثيراً ضئيلاً في الهجرة غير الشرعية؛ وفي نهاية المطاف، لا يوجد حل للهجرة غير الشرعية، إلا "عدم تجريم" الهجرة.

إن ترويج هذه الأجندة؛ يعني العمل ضد جماعات الضغط القوية المناهضة للهجرة، وهي التي تجمع بين أولئك المعارضين للهجرة؛ لأسباب اقتصادية، والمعارضين لها؛ بناءً على مخاوف بيئية أو ثقافية أو مخاوف متعلقة بالسلامة العامة، وبين العنصريين المتطرفين وكارهي الأجانب. وفي المناخ السياسي السائد اليوم، لا يوجد من يسمح بأن يوصف بأنه

"مؤيد للهجرة"، غير السياسيين الشجعان أو المتهورين (The Economist, 2005). ومع ذلك، فمازال هناك من يعمل على تشجيع التخفيف من القيود المفروضة على الهجرة، ومن المحتمل أن تستمر المساحة السياسية التي يشغلها هؤلاء في التوسع، كما يرجح وجود وعي أكبر، حول العلاقة المباشرة بين تدفقات الهجرة وواجب المساعدة في تنمية الدول الفقيرة؛ وكما يرى كورزون، فإن التقاء الخوف الأوروبي من الهجرة الجماعية، والخوف الأمريكي من الإرهاب، قد يفضي إلى سياسة تنموية أكثر واقعية وليبرالية (Curzon, 2003). وإضافة إلى ذلك، فإن حجم ديناميات العولمة الأوسع، سيفرض إعادة ترتيب فهمنا للأرض (الدولة)، والسلطة والحقوق (Sassen, 2006).

وتجدر الإشارة إلى أن الأهداف الأخرى للسياسة الوطنية والدولية، لا تقل إشكالية عن الحدود المفتوحة؛ ولقد ثبتت استحالة تحقيق التجارة الحرة الحقيقية والتخفيض الفعال لغازات الدفيئة والقضاء على الفقر، خلال فترة تمتد بين المديين القصير والمتوسط، غير أن هذه الأهداف؛ قد أصبحت معتمدة على نطاق واسع؛ بوصفها تطلعات مشروعة. إن انهيار جولة محادثات التجارة الحرة بالدوحة في تموز/ يوليو عام 2006، واستمرار بعض الدول الرئيسية في رفضها اعتماد بروتوكول كيوتو، أو تخصيص 0.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لمساعدات التنمية، أمور توضح كم نحن بعيدون عن تحقيق هذه الأهداف، غير أن زعماء العالم مازالوا يؤيدون الأهداف العامة. إن قضية الحدود المفتوحة ينبغي – على الأقل – أن تُمنح وضعية القضايا المعيارية نفسها التي تدفع العمليات السياسية وعمليات السياسة العامة.

يجب توسيع "مناطق الراحة" التي تُميز بحرية الحركة

تُمثِّل نقطة الانطلاق لزيادة مساحات الهجرة المفتوحة، بالعمل مع هياكل العلاقات الدولية القائمة التي تعبّر عن القرب الجغرافي والروابط التاريخية والثقافية والاقتصادية التي تشكّل الأساس للاتفاقيات الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف، وكذلك الأنماط غير الرسمية في مجال تدفقات التجارة والهجرة. وهذه العلاقات والهياكل موجودة في "مناطق الراحة" comfort zones، في كل دولة، وينبغي أن يُنظَر إلى هذه المناطق؛

بوصفها أسساً للمبادرات المستقبلية الخاصة بالحدود المفتوحة؛ فالاتحاد الأوروبي والجماعة الكاريبية ومجلس الشمال الأوروبي واتفاقية التنقل عبر بحر تسمان بين أستراليا ونيوزيلندا؛ تُعدّ أمثلة لنماذج عملية لمناطق الراحة الموجودة بالفعل، كما أن التحركات الأخيرة الرامية إلى تعزيز الاتحادات الاقتصادية في الأجزاء الأخرى من العالم، توضح أن هناك اهتماماً متواصلاً بتوسيع دور الهياكل السياسية والاقتصادية الأخرى الموجودة؛ لإقامة المزيد من هذه المناطق.

إن منطقة الراحة الموجودة في كل دولة، عادةً ما يتم ترسيم حدودها؛ وفقاً لسياسة الخوف واستبعاد الآخرين المختلفين عرقياً وتحويل الهجرة إلى قضية أمنية (Huysmans, 2000). وإن التردد في قبول تركيا عضواً في الاتحاد الأوروبي، أو قبول أستراليا في بعض الهياكل التعاونية الآسيوية، يُظهران بوضوح أن الاختلافات الثقافية أو الدينية أو العرقية، يمكنها أن تتغلّب على القرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية. ولكن هناك مجموعة من الخطابات التي يمكن استغلالها؛ لضمان أن ديناميات المشاركة، تعادل ديناميات الاستبعاد أو تتفوّق عليها (Boswell, 2006).

وفي سياق العولمة الاقتصادية، عادةً ما يتم تعريف مناطق الراحة، من خلال الاتفاقيات التجارية. وبالإضافة إلى محادثات التجارة الدولية؛ مثل: محادثات منظمة التجارة العالمية التي نوقشت سابقاً في هذه الورقة، يوجد الكثير من اتفاقيات التجارة الحرة بين دولتين أو أكثر. وحتى عام 1980، لم يكن هناك إلا نحو 20 من هذه الاتفاقيات التجارية، أما الآن فيبلغ عددها أكثر من 200 اتفاقية سارية (WTO, 2007). ولا تشمل هذه الاتفاقيات التجارية في الوقت الراهن عموماً، حركة العمالة، أو أنها في أحسن الفروض، تتضمن أحكاماً تقييدية أو طارئة - مثل: تلك المتضمنة في الصيغة 4، من اتفاقية الجاتس، وهي التي تسمح بالتنقل المؤقت للأشخاص الذين يقدمون البضائع والخدمات - أو أنها ربما تستحدث فئات تأشيرة خاصة لعدد محدود من العمال المهنيين، وأحكاماً للسماح للشبان بالعمل فترة زمنية محدودة؛ فاتفاقية التجارة الحرة التي أبرمت مؤخراً، بين أستراليا والولايات المتحدة، استحدثت فئة جديدة من التأشيرات، تسمح بحصول 10,000 مهني أسترالي على تأشيرة عمل أمريكية ("بطاقة خضراء") سنوياً.

ولأستراليا حالياً اتفاقيات ثنائية مع 23 دولة تسمح لشبابها بالعمل مدة تصل إلى عامين؛ وفقاً لشروط وقيود محددة.

وهناك على نطاق أوسع من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية أو المتعددة الأطراف، التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تشجع على إقامة مستوى معين من التكامل الاقتصادي، وكذلك التكامل الاجتماعي والتكامل السياسي في كثير من الأحيان. ونجد أن أكثر من 30 اتفاقية؛ بما فيها: رابطة دول جنوب شرقي آسيا (آسيان) في جنوب شرقي آسيا، والسوق الجنوبية المشتركة (ميركوسور)، واتحاد دول أمريكا الجنوبية في أمريكا اللاتينية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والجماعة الاقتصادية الإفريقية، جميعها تشكّل خليطاً متداخلاً عبر جميع القارات. وقد أجرت منظمة العمل الدولية دراسة مؤخراً، رصدت فيها نحو 200 اتفاقية ثنائية، بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول من جميع مناطق العالم الأخرى، وهي تسعى لتنظيم حركة العمال، وقد أشارت الدراسة إلى تزايد وتيرة إنشاء مثل هذه الاتفاقيات (ILO, 2004a).

كما أن التجمعات الاقتصادية الإقليمية عموماً، تتعامل والهجرة؛ بوصفها قضية ثانوية، غير أن هذه التجمعات – إلى جانب اتفاقيات التجارة الثنائية والمتعددة الأطراف – من الممكن أن تصبح أساساً لأجندة اقتصادية واجتماعية جديدة (Castles and Miller, 2003)، وربما تتجه نحو تضمين حرية حركة البشر في بنودها. إننا نقول هذا، مع إدراكنا الكامل أن هذه الهياكل قد بُنِيت عموماً، على فكرة السماح بتدفق رأس المال والسلع والخدمات لا تدفق البشر بالضرورة (Lloyd, 2002). وفي الوقت نفسه، يُنظَر إلى هذه الهياكل – على نطاق واسع – على أنها ضرورية لمستقبل المناطق والقارات، ويُنظَر إلى تحرير التجارة؛ بوصفها آلية يمكنها أن تساعد في تنمية الدول الفقيرة (Bouët, 2006). وعلاوة على ذلك، فإن عدداً من الجماعات الحقوقية، يضغط لإعطاء المزيد من التركيز على جوانب العدالة الاجتماعية في الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية؛ بما في ذلك: زيادة حقوق العمال في التنقل الحر.

وعلى حين أن من المرجح أن تستمر الضرورات الاقتصادية الملحّة؛ دافعاً رئيسياً لإنشاء مناطق الراحة، فمن الممكن أن تستمر العوامل الأخرى في أن تلعب دوراً في

ذلك. إن المحاولات التي تقوم بها الدول الصناعية الغربية حالياً لتصدير الإصلاح السياسي، يمكنها أن تتضمن جانباً خاصاً بالهجرة أيضاً. وكما هي الحال مع برامج التنمية التي نوقشت سابقاً، فإن أحد الحوافز المقدمة إلى الدول المستهدفة، يجب أن يتضمن المزيد من فتح أسواق العمل، أمام مواطني الدول التي تؤيد الديمقراطية وتتبناها (Griswold, 2004).

إن هذا التكامل الذي يتم من خلال اتفاقات التجارة الحرة والتجمعات الإقليمية وغيرها، قد أصبح بمنزلة المختبر لحرية التنقل والآلية المطلوبة؛ للحد من ضغوط الهجرة في المناطق المصدّرة للعمالة. ويمثل توسيع خيارات الهجرة - بناءً على هذه الاتفاقيات والتجمعات المناطقية وإمكانية دمجها في المستقبل لتصبح منطقة دولية واحدة تشمل العالم بأسره - اللبنات الأساسية لعملية فتح الحدود على نطاق العالم. وهناك مجموعة من عمليات التكامل المتداخلة التي تشمل: قيام دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بوضع خطة على الأمداء القصيرة والمتوسطة والطويلة لفتح الحدود في مناطق نفوذها الخاصة، وتحرك التجمعات الإقليمية القائمة نحو التكامل التام لأسواق العمل بها، وقيام الدول الغنية المتماثلة بتحرير الهجرة بينها؛ لاختبار نماذج الهجرة وتعزيز الدعم السياسي لمثل هذه المبادرات.

إن تكامل أسواق العمل، لا يحتاج بالضرورة إلى معاهدات كبرى؛ فاتفاقية التنقل عبر بحر تسمان، وهي التي أوجدت فعلياً، الحدود المفتوحة بين أستراليا ونيوزيلندا، على سبيل المثال، لا تأخذ أي شكل من أشكال المعاهدة الملزمة بين نيوزيلندا وأستراليا، بل هي مجموعة من إجراءات الهجرة التي تطبقها كل دولة وتدعمها صياغات تعبيرية مشتركة للدعم السياسي (MFAT, 2004). ولكن مثل هذا التكامل - في نهاية الأمر - لا يحتاج إلى خطط ورؤى كبرى؛ مثل: تلك التي عرضها مؤخراً، الزعيم الليبي [السابق] معمر القذافي الذي حثّ إفريقيا على تشكيل اتحاد يخضع لحكومة واحدة؛ لكي «نتحد أو نموت» (Al Jazeera, 2007).

يجب إعطاء النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي الأولوية في المناطق الفقيرة وغير المستقرة

بالنظر إلى أن الحد من الحاجة إلى الهجرة في نهاية المطاف، يمثل العامل الرئيسي لتقليل المخاوف من الهجرة، فإن العالم الذي يتجه نحو فتح الحدود، يجب أن ينصب تركيزه الأساسي على الاستثمار في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول الفقيرة والمناطق غير المستقرة. وهناك حاجة جوهرية إلى الاستثمار في تقوية الركائز المستقلة للتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، والاستثمار في دعم المؤسسات التي تعمل على تعزيز الحكم السياسي الرشيد، وإيجاد مجتمع مدني نشيط ودولة فاعلة توفر السلع العامة والحماية الاجتماعية (ILO, 2004b).

وفي سياق العولمة، فإن هذا، يشمل ضمان وصول المنتجين من الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، من خلال شروط التجارة العادلة التي تكفل تخفيض الدعم والحواجز التجارية التي تجعل من الصعب على المنتجين من المناطق الفقيرة منافسة المنتجين من البلدان الغنية، ممن تدعمهم حكوماتهم وتحميهم. وإن تقرير الأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية المُشار إليه سابقاً، يقدّم أيضاً، مخططاً لاستخدام حقائق الهجرة؛ بوصفها أحد محركات التنمية في الدول المصدّرة للعمالة من خلال مجموعة من السياسات التي تشمل المبادرات البسيطة نسبياً أيضاً؛ مثل: تخفيض تكاليف التحويلات المالية، وإمكانية الحصول على معاشات وفوائد تقاعدية (UN, 2006a).

وقد ردت مناقشة سابقة في هذه الورقة، حول الحاجة إلى تحويل التركيز من المعونات إلى الاستثمار والتنمية المشتركة والشراكة وإزالة الحواجز بين الشمال والجنوب التي أحدثتها القيود المفروضة على الهجرة. ويعد خطر الهجرة الجماعية المحتملة للفقراء إلى الدول الغنية، أفضل حافز للعالم المتطور؛ لكي يستثمر في العالم النامي؛ والهدف من هذا الاستثمار، هو جعل الجنوب أكثر جاذبية، بحيث يفضل الناس البقاء في بلدانهم، ويقرر المهاجرون السابقون المنتمون إلى تلك المناطق، العودة إلى أوطانهم، وربما يختار أولئك المنتمون إلى الشمال أيضاً، الهجرة إلى الجنوب.

يجب تعزيز المؤسسات التي تسعى لتقوية إدارة الهجرة

أحد المبادئ الأساسية لنظرية الهجرة، أن الهجرة تتم عبر "جسور" قائمة، تعكس العلاقات التاريخية والاقتصادية، إضافة إلى القرب الجغرافي (Castles and Miller, 2003). كما أن استقطاب الحكومات للعمال؛ لسد النقص في الأيدي العاملة المحلية، والروابط الثقافية واللغوية بين القوى الإمبريالية السابقة ومستعمراتها، وحقائق القرب الجغرافي البسيطة، واستمرار نظم الهجرة غير الرسمية، جميعها؛ تعني أن بإمكان دول الوِجهة، تحديد القليل من الدول التي تأتي منها الغالبية العظمى من المهاجرين إليها. وهذا التركيز الذي يسم تدفقات الهجرة، يتيح فرصاً كبيرة لإدارتها والتحكم فيها. وقد بدأت الحكومات والمنظمات غير الحكومية فعلاً، اقتناص هذه الفرص، ويمكن أن تشكّل هذه الجهود، أساساً للتحرك في اتجاه فتح الحدود على نطاق أوسع.

وهناك مشروعات محددة؛ مثل: الجهود التعاونية لإدارة الهجرة (CEME)، في جامعة كاليفورنيا، تستكشف الطرائق التي يمكن أن تتعاون دول المنشأ ودول العبور ودول الوِجهة من خلالها؛ لإدارة تدفقات الهجرة والتعامل على نحو أفضل والهجرة غير الشرعية. ويبحث مشروع الجهود التعاونية لإدارة الهجرة في الممارسات المثلى؛ لتنظيم عمليات استقطاب العمالة والتحويلات المالية ومردودات الهجرة؛ بهدف حماية المهاجرين وتخفيف ضغوط الهجرة وتعزيز التعاون الجاري في مجال قضايا الهجرة بين دول المنشأ والعبور والوِجهة؛ وعلى غرار تقرير الأمم المتحدة الأخير عام 2006، فإن مشروع الجهود التعاونية لإدارة الهجرة أيضاً، يستخدم مصطلح التنمية المشتركة؛ لوصف الفوائد التي يمكن الحصول عليها من السياسات المتّخذة في كلٍّ من: بلد المنشأ وبلد الوِجهة، ويسعى لتسهيل الهجرة الدائرية وضمان إمكانية إعادة دمج العائدين.

ووفقاً لمديري مشروع الجهود التعاونية لإدارة الهجرة، فإن السياسة المثلى للهجرة، هي «التي لا تسعى لإغلاق باب الهجرة، بل لتنظيم التدفقات البشرية الدولية على نحو سلس» (Martin, Martin, and Weil, 2006)، أما الجهود الأخرى غير الحكومية الرامية إلى صوغ أطر وهياكل جديدة للهجرة، فهي تشمل مناقشة "تدفق البشر" *People Flow*

على موقع منتدى "الديمقراطية المفتوحة" (Open Democracy)، على الإنترنت؛ وتهدف إلى دراسة إمكانية تأسيس مواقع إلكترونية مخصصة للنشاط البشري الدولي، وإقامة مراكز عبور، ودراسة الكثير من الاقتراحات المبتكرة للتعاون المشترك، ورسوم دخول الأجانب والضوابط الداخلية التي قام المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة بدراستها مؤخراً (Veenkamp, Buonfino and Bentley, 2003; Jandl, 2006).

أما على مستوى الحكومات، فهناك الكثير من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تسعى لتعزيز الرقابة على تدفقات الهجرة. وقد رصدت منظمة العمل الدولية المئات من هذه الاتفاقات ووثّقتها. كما أن هناك الكثير من المنظمات الإقليمية والدولية المخصصة للبحث في عملية تعزيز الهجرة المُنتِجة والحد من استغلال المهاجرين؛ ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، يوجد حالياً 13 آلية استشارية إقليمية تتعامل وقضايا الهجرة (ILO, 2004: 132). وعلى حين أن هذه الآليات تميل إلى التركيز على ضبط الهجرة غير الرسمية وإعادة المهاجرين إلى أوطانهم، فإنها تتعامل أيضاً، وعمليات جعل هذه التدفقات منظّمة؛ وفقاً لما يقتضيه القانون.

ويعمل الكثير من هذه الآليات الإقليمية، تحت رعاية المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وهي التي تسعى لمساعدة الحكومات في مسائل إدارة الهجرة. وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع المنظمات الدولية الأخرى من خلال مجموعة الهجرة العالمية The Global Migration Group، التي تجمع مؤسسات الأمم المتحدة الرئيسية؛ مثل: مكتب مكافحة المخدرات والجريمة، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وشُعبة السكان وبرنامج التنمية، ومؤتمر التجارة والتنمية، مع منظمات أخرى؛ مثل: البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية (IOM, 2006). وفي عام 2001، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة، "مبادرة بيرن" *Berne Initiative*؛ بوصفها عملية استشارية مستمرة للتعاون بين الدول في مجال الهجرة (IOM, 2005a)، أما الجهود الدولية الأخرى في مجال إدارة الهجرة، فتشمل الالتزام التاريخي لمنظمة العمل الدولية بتطوير نماذج لتنظيم تدفقات الهجرة، وضمان ملاءمة الظروف العملية والمعيشية للعمال المهاجرين. وفي عام 2005، قدمت منظمة العمل الدولية مشروعاً، بعنوان: إطار متعدد

الأطراف بشأن هجرة العمالة، يشتمل على مبادئ توجيهية للتعامل وهجرة العمالة؛ وفق نهج يقوم على الحقوق (ILO 2005).

وتسعى هذه الحوارات الدولية عموماً، لتقوية إدارة الهجرة وتعزيز جوانبها الأكثر إيجابية (Newland, 2005). وكما يشير ميثاق مجموعة الهجرة العالمية، فإن وجهة نظر المنظمات المشاركة، هي كما يأتي:

> إننا نُدرك أن الهجرة تمثل قضية مهمة ومعقدة ومتشعّبة الأبعاد، وأنها إذا أُديرت على نحو صحيح، باحترام كامل لحقوق الإنسان والمبادئ القانونية الدولية المعنية، فإنها تفيد الأفراد والمجتمعات، كما يمكنها أن تقدّم إسهاماً مهماً في تسريع إنجاز الأهداف والغايات التنموية المتفق عليها دولياً؛ بما فيها: الأهداف التنموية للألفية (IOM, 2006).

وتجدر الإشارة إلى أن جميع المنظمات المعنية بالهجرة، والكثير من مجموعات التنسيق والحوارات التي ترعاها الأمم المتحدة الوارد ذكرها سابقاً، تستند جميعها إلى مفهوم احترام سيادة الدول الأعضاء؛ وبناءً على هذا، فإنها لا تؤيد فتح الحدود؛ بوصفها أحد الخيارات الحالية بأي حال من الأحوال، بل إن جهودها تسعى لتحسين إدارة الهجرة في إطار الأجندة السياسية والأجندة الاقتصادية الراهنتين، وتحاول تسليط الضوء على الفوائد والمصالح التي يمكن الهجرة أن تجلبها إلى دول المنشأ ودول الوِجهة معاً.

لقد أقرّت الأمم المتحدة بأن الهجرة الدولية، كانت «تُعدّ - تقليدياً - قضية خلافية جداً، بحيث يصعب على مؤسسة عالمية معالجتها»، ولكنها تُقر أيضاً، بأن «القضية بدأت في الآونة الأخيرة، تزداد أهميةً ضمن أجندة الأمم المتحدة» (UN, 2006a). ولقد شكّل الأمين العام للأمم المتحدة، اللجنة العالمية للهجرة الدولية عام 2003، وأوصت هذه اللجنة في تقريرها الأخير، بإنشاء جهاز للهجرة العالمية، يجمع بين الهجرة الدولية والهياكل الاقتصادية؛ بهدف وضع «نهج شامل وأسلوب متماسك للتجاوب المؤسسي والهجرة الدولية» (GCIM, 2005b). وقد أجرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، حواراً رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية عام 2006؛ حيث صدق الأمين العام، تأسيسَ منبر دائم (UN, 2006a; UN, 2006b). وفي تموز/ يوليو عام 2007، عقد هذا المنبر الجديد،

وهو المنبر الدولي للهجرة والتنمية (GFMD)، اجتماعه الأول في مدينة بروكسل (GFMD, 2007).

يجب تعزيز الهياكل السياسية والاجتماعية لمعالجة التوترات الاجتماعية

لا مفر من حقيقة أن الهجرة مازالت تخضع للتمييز العرقي؛ ولذا، يعد تأثير التوترات العرقية المشتعلة واحتمالات الصراع الاجتماعي، القضية الرئيسية التي يجب التصدي لها في ظل تحرير التنقل عبر الحدود (Collins, 2006; Sharma, 2006). ومع ازدياد عدد المهاجرين في أي دولة من دول الوِجهة، أو ببساطة إذا كانت هناك إمكانية لهذه الزيادة، فمن الممكن استغلال المخاوف الكامنة لدى السكان المحليين. وكما ذكر ستكليف، فإن احتمال هذه الصراعات لا يمكن التهرب منه بتمني عدم وقوعه، ويجب على دول الوِجهة، أن تضمن أن لديها هياكل حكومية كافية، وأن تشجع مبادرات المجتمع المدني التي يمكنها أن تساعد على تجنب التوترات وتستجيب للصراعات التي قد تنشأ (Sutcliffe, 2004). والأمر الذي لا يقل أهمية لتبديد أي مخاوف لدى السكان المحليين، هو ضمان إتاحة الفرصة للقادمين الجدد؛ لكي يندمجوا في المجتمع الذي قدموا إليه.

إن أعمال الشغب التي وقعت في المدن الفرنسية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2005، قد وضعت التركيز على خطابين رئيسيين يلخصان المخاوف من الهجرة والحاجة إلى إيجاد برامج لتشجيع الاندماج؛ فأولاً، هناك فكرة "سقف التسامح" التي تعني أن المجتمعات لديها حد أقصى للعدد أو النسبة للمهاجرين الذين يمكن أن تتقبلهم؛ من دون التسبب في إثارة رفض واسع وفي رُهاب الأجانب والعنصرية. ومع ذلك - كما يظهر الكثير من الأمثلة - فإن العلاقة بين مستويات الهجرة والتسامح تتسم بمرونة عالية، وقد تكون علاقة عكسية في كثير من الأحيان؛ فمستوى التسامح أعلى في المناطق التي توجد فيها أعداد كبيرة من المهاجرين (Tucci, 2005). وفي الكثير من الدول، وبعض المدن والمناطق داخل الدول، يشكّل المهاجرون والأجانب مستوى نسبة من السكان أعلى بكثير مما يبدو ممكناً؛ إذا كانت الحدود القصوى المسموح بها (لأعداد الأجانب والمهاجرين) حقيقة ثابتة، ولعل دولة الإمارات العربية المتحدة، تُعد مثالاً دالاً على ذلك؛ حيث يشكّل الوافدون

نحو 80٪ من السكان، أما المفهوم الرئيسي الثاني، فهو السلّم الاجتماعي؛ وهو الذي يعني ضمان النشاط الاجتماعي الذي سيرفع الأقليات إلى مستوى الرخاء الاقتصادي السائد. إن أعمال الشغب في فرنسا، وما شابهها من أعمال شغب بين الأقليات السكانية في دول أخرى، تُظهِر الحاجة إلى ضمان عدم وقف السلم الاجتماعي (عجلة النشاط الاجتماعي) عن العمل، كما أن اندماج المهاجرين وتكيفهم مع المجتمعات التي قدِموا إليها، يعتمدان أيضاً، على الوضع القانوني والتركيبة الأسرية والمشاركة السياسية؛ ولذلك، ينبغي للدول أن تسعى لتوفير الفرص لاستقرار إقامة المهاجرين، وجمع شمل أسرهم، وحصولهم على الحقوق السياسية.

إن النزعات العنصرية ورُهاب الأجانب حقائق واقعية، وبقدر ما نريد التخلص منها، فإنها تتطلب أكثر من النيات الحسنة. ويجب أن يلتزم السياسيون ووسائل الإعلام، التصرف بمسؤولية وعدم استخدام الهجرة أداةً للترهيب، كما يجب أن تلتزم أجهزة القطاع العام الرئيسية؛ مثل: التعليم والشرطة ودوائر الهجرة؛ بتوخي العدالة في تطبيق القوانين واللوائح.

يجب وضع جداول زمنية لفتح الحدود وللالتزامات من طرف كلٍّ من دول الوِجهة ودول المنشأ

دخلت اتفاقيات شنجن، حيز التنفيذ عام 1995، بعد نحو 10 سنوات من التوقيع على البروتوكولات الأولى في بلدة شنجن بلوكسمبورج، وهي التي حملت الاتفاقيات اسمها. ومن المعلوم أن اتفاقيات شنجن، تتعلق بإلغاء الرقابة على الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي، غير أن مواطني دول وسط أوروبا وشرقها، وهي التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي عامي 2004 و2007، يواجهون المنع من حرية التنقل فترة تصل إلى 10 سنوات؛ لأن على اقتصادات الدول الأعضاء الجديدة، أن تستوفي معايير اقتصادية واجتماعية معينة، قبل أن تصبح عضويتها نافذة المفعول. وهذه الجداول الزمنية الصارمة والالتزامات المحددة بوضوح من كل من: دول الوِجهة ودول المنشأ، من المرجح أن تكون الأساس لجميع ترتيبات الحدود المفتوحة في المستقبل.

ويجب على دول الوِجهة، أن تعمل مع دول المنشأ؛ لوضع جداول زمنية لتحرير التنقّل عبر الحدود بينها، ولتوفير الظروف التي من شأنها أن تحد من الضغط الذي يدفع مواطني المناطق الفقيرة إلى الهجرة. ويمكن دول الوِجهة، تحديد الدول والمناطق التي توجد الضغوط الكبرى الدافعة إلى الهجرة، وينبغي لها التركيز على التفاوض حول سمات الاتفاقيات المستقبلية معها؛ وليس ضرورياً أن يكون الهدف الآني، هو فتح الحدود، بل وضع مجموعة من التدابير المرحلية المؤقتة التي تعمل تدريجياً على تحرير التنقّل، وتساعد في عمليتي التنميتين الاقتصادية والاجتماعية في دول المنشأ؛ إن الهدف يُمثل بالتوسع المنضبط لمناطق الراحة التي تمت مناقشتها سابقاً.

الاستنتاجات

لا يمكن إنكار المعارضة الضخمة التي تواجهها فكرة الحدود المفتوحة في الوقت الراهن؛ وفيما يأتي مثال واحد بسيط يعكس حجم هذه المعارضة:

> لا يوجد بطبيعة الحال، اقتصادي محترم يصف اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، بأنها اتفاقية تجارة حرة؛ لأن التجارة الحرة الحقيقية لا تعني حركة السلع ورؤوس الأموال من دون رسوم جمركية فحسب، بل تعني أيضاً، حرية تنقّل العمال عبر الحدود، وهذا ما لا يمكن أن تسمح به الولايات المتحدة أو كندا. إن التجارة الحرة الخالصة هي فكرة طوباوية جنونية، بل أشد جنوناً من الشيوعية، ولك أن تتصوّر حجم الضرر الذي سيلحق بالبنية الاجتماعية فقط - دعك من الأجور - إذا سمحت أيٌّ من الدولتين بهجرة غير محدودة من المكسيك (Macarthur, 2001: 1).

إن هذا المثال، هو واحد من أمثلة كثيرة للحواجز التي تواجه أولئك الذين يؤيدون فكرة الحدود المفتوحة، وربما كان من المفارقة أن نجد أن معارضة حرية التنقل، لا تعرف حدوداً، وتتخطى جميع الفواصل والانقسامات الأيديولوجية، غير أن المفارقة الأخرى، هي أن التحذيرات ضد الهجرة المكسيكية غير المحدودة، تعكس تماماً، الحجج التشاؤمية التي تعارض حرية تنقل العمال داخل أوروبا، أو في إطار أي من الترتيبات الحالية التي تهدف إلى تسهيل حركة العمال. ودائماً ما يُقدّم مستقبل الهجرة؛ بوصفه سيناريوهات من الأخطار التي تهدد الأمن والثقافة والرفاهية (انظر على سبيل المثال: Watson, 2007)، لكن التوقعات التشاؤمية لم تثبت صحتها في الماضي، وهناك سبب للتشكيك في صحتها في المستقبل.

وقد يكون التكهن بأن الحدود ستكون مفتوحة، على نطاق العالم في وقت ما، في المستقبل، لا يعدو كونه محاولة لممارسة الاستبصار أكثر من كونه تحليلاً سياسياً جاداً، ويمكن رفضه دائماً؛ بوصفه محاولة لإيجاد نبوءة تُحقق بذاتها، بيد أن الاستكشاف الجاد لاحتمالات الحدود المفتوحة، من حيث هي خيار مستقبلي، أمر ضروري؛ نتيجة حتمية للعولمة التي يجب إدارتها، ومحك أخلاقي لما ينبغي أن يحقق من إحداث التوازنات العالمية الجديدة. وسواء أكانت العولمة؛ تؤدي إلى تعزيز التكامل بين الدول ذات السيادة أم كانت تؤدي إلى شكل من أشكال الحكومة العالمية، فيمكننا أن نزعم أن إدارة التنقل البشري الحر ستصبح من القضايا التي تحتل صدارة الأجندة السياسية.

وهناك أيضاً، تناقض جوهري في هدف فتح الحدود؛ فهو يسعى لضمان حق جميع الناس في الهجرة إذا كان ذلك هو خيارهم، غير أن الغرض، في الوقت نفسه، هو إيجاد عالم لا يُجبَر فيه الناس على هذا الخيار. إن "مفارقة الحدود المفتوحة"، تكمن في أن إيجاد الظروف التي تسمح بحرية التنقل قد يقلل من حوافز الهجرة (ILO, 2004a). وترى هذه الورقة، أن الحدود المفتوحة خيار مستقبلي ممكن، ولكنها لا تدافع بالضرورة عن مستويات هجرة أعلى. إن الحدود المفتوحة، ينبغي أن تكون دافعاً إلى التقليل من الهجرة، وأن من يهاجرون، إنما يقومون بذلك من باب الاختيار لا بسبب الحاجة الملحّة، وعلى حين أن الحدود المفتوحة تكفل حرية الهجرة، فإنها تعني أيضاً، حرية العودة إلى مكان المنشأ.

ولا شك في أن التحديات كثيرة، ويوجد – كما ورد في هذه الورقة – قدر كبير من الحواجز السياسية والاجتماعية، ومجموعة معقدة من العقبات الإدارية والعملية التي ينبغي التغلب عليها.

ولكن العالم، أخذ يسير في طريق العولمة، وأصبحت رؤوس الأموال والسلع والخدمات تتدفق بشكل حر أكثر من ذي قبل؛ فلماذا نتوقع أن "العمال" (تُقرأ "المهاجرون"، وتُقرأ "البشر") لن – أو لا ينبغي لهم – يتنقلوا بهذا المستوى من الحرية؟ إن الحدود المغلقة؛ لا تؤدي إلا إلى ترسيخ الفصل العنصري العالمي الذي يُبقي على الفقراء في أوطانهم (Legrain, 2006). وأي تحرك لفتح الحدود على نطاق ثنائي أو صعيد إقليمي أو

إطار عالمي، من الممكن أن يتيح إمكانيات جديدة لتحقيق المساواة وبسط حقوق الإنسان. وستكون هناك بالطبع، توترات وتحديات، ولكنْ، مع ذلك، يمكن إيجاد آليات تدفع تدريجياً باتجاه المزيد من حرية التنقّل. والخطوة الحاسمة في هذا الصدد، تُمثل بالتوقف عن التفكير في الحدود المفتوحة وكأنها وهمٌ، والبدء في النظر إليها؛ بوصفها هدفاً واقعياً وحقيقياً وجزءاً لا يجتزأ من كيفية تصورنا لمستقبل كوكبنا؛ فهل فكرة الحدود المفتوحة، وهمٌ أكثر من التجارة الحرة أو من الحد من غازات الدفيئة أو من القضاء على الفقر؟

المصادر والمراجع

Al Jazeera (2007). *Gaddafi: Africa should unite or die.* Accessed on 30/06/07 at: <http://english.aljazeera.net/NR/exeres/D09B7CC0-B398-493E-BEDF-41D8B73642D2.htm>.

Bhagwati, J.N. (2003). "Borders Beyond Control", *Foreign Affairs*, 82(1): 98-104.

Bauder, H. (2003). "Equality, justice and the problem of international borders: The case of Canadian immigration regulation", *ACME: An International E-Journal for Critical Geographies,* 2(2). Accessed on 19/9/07 at: http://www.acme-journal.org/vol2/Bauder1.pdf.

Beck, R. (1996). *The case against immigration: the moral, economic, social, and environmental reasons for reducing U.S. immigration back to traditional levels*, New York, W.W. Norton.

Barry, B. and R. Goodin (Eds) (1992). *Free Movement: Ethical Issues in Transnational Migration of People and Money*, Pennsylvania, Pennsylvania State University Press.

Boswell, C. (2006). *Migration Control in Europe after 9/11: Explaining the Absence of Securitization*, Hamburg Institute of International Economics. Accessed on 9/9/06 at: <http://www.utexas.edu/cola/centers/european_studies/content/conferences/immigration_policy/PDF/papers/boswell.pdf>.

Bouët, A. (2006). *How Much Will Trade Liberalization Help the Poor? Comparing Global Trade Models*, International Food Policy Research Institute. Accessed on 19/2/08 at: <http://www.ifpri.org/pubs/ib/rb05.pdf>.

Browne, A. (2002). *Do We Need Mass Immigration? The Economic, Demographic, Environmental, Social and Developmental Arguments against Large-Scale Net Immigration to Britain,* Civitas, London. Accessed on 19/9/07 at: <http://www.civitas.org.uk/pdf/cs23.pdf>.

Burke, A. (2001). *In Fear of Security: Australia's Invasion Anxiety*, Sydney, Pluto.

Carens, J. (2003). "Who should get in? The ethics of immigration admissions", *Ethics and International Affairs,* 17(1): 95-110.

Carens, J. (1979). "Aliens and citizens: The case for open borders", *The Review of Politics*, 49(2): 251-273.

CARICOM (Caribbean Community) (2005). *Caribbean Community Secretariat Home Page.* Accessed on 19/9/07 at: <http://www.caricom.org/>.

Castles, S. and M.J. Miller (2003) *The Age of Migration: International Population Movements in the Modern World,* 3rd Ed., London, The Guilford Press.

Castles, S. (2003). *A Fair Migration Policy – Without Open Borders.* OpenDemocracy online debate on People Flow. Accessed on 19/9/07 at: <http://opendemocracy.net/debates/article-3-96-1657.jsp>.

Cato Institute (2004) *Handbook for 109th Conference: Item 65, Immigration.* Washington DC: Cato Institute. Accessed on 19/9/07 at: <http://www.cato.org/pubs/handbook/hb109/hb_109-65.pdf>.

Cooperative Efforts to Manage Emigration (CEME) (2005). *About Cooperative Efforts to Manage Emigration.* Accessed on 19/9/07 at: <http://migration.ucdavis.edu/ceme/index.php>.

Collins, J. (2006). "The Changing Political Economy of Australian Immigration," *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, Royal Dutch Geographical Society KNAG, 97(1): 7-16.

Coppel, J., J.-C. Dumont, and I. Visco (2001). *Trends in Immigration and Economic Consequences*, OECD Economics Department, Working Papers No. 284, ECO/WKP.

Curzon Price, T. (2003). *Turning the Tide: How Fear Will Make People Flow Obsolete*, OpenDemocracy online debate on People Flow, <http://opendemocracy.net/debates/article-2-50-1338.jsp#>.

Department of Foreign Affairs and Trade – Australia (DFAT) (2004). *Information pages on Trans Tasman Travel Arrangement*, <http://www.dfat.gov.au/geo/new_zealand/anz_cer_20years/cerbeyond.html>.

Düvell, F. (2003). "Some reasons and conditions for a world without immigration restrictions", *ACME: An International E-Journal for Critical Geographies*, 2(2), <http://www.acme-journal.org/vol2/Duvell.pdf>.

Ebeling, R.M. and J.G. Hornberger (1995). *The Case for Free Trade and Open Immigration*, <http://www.fff.org/books/0964044749.asp>.

Fahrmeir, A., O. Faron and P. Weil (Eds) (2003). *Migration Control in the North Atlantic World*, New York, Berghan Books.

US General Accounting Office (GAO) (2006). *Border-Crossing Deaths Have Doubled Since 1995; Border Patrol's Efforts to Prevent Deaths Have Not Been Fully Evaluated*, Report to the Honorable Bill Frist, Majority Leader, U.S. Senate, GAO-06-770, <http://www.gao.gov/new.items/d06770.pdf>.

Global Commission on International Migration (GCIM) (2005). *Migration in an Interconnected World: New Directions for Action*, <http://www.gcim.org/attachements/gcim-complete-report-2005.pdf>.

Global Forum on Migration and Development (GFMD) (2007). *Homepage*, <http://www.gfmd-fmmd.org/en/public/global-forum-migration-and-development-0>.

Gibney, M. (1988). *Open Borders Open Society The Ethical and Political Issues*, New York, Westwood Press.

Glover, S. at el. (2001). *Migration: An Economic and Social Analysis*, Research, Development and Statistics Directorate, UK Home Office, <http://www.aviddetention.org.uk/migrationaneconomic.htm>.

Griswold, D.T. (2004). *Trading Tyranny for Freedom: How Open Markets Till the Soil for Democracy*, Cato Institute Center for Trade Policy Studies, Washington, DC, <http://www.freetrade.org/pubs/pas/tpa-026.pdf>.

Griswold, D.T. (2002). *Willing Workers Fixing the Problem of Illegal Mexican Migration to the United States*, Cato Institute Center for Trade Policy Studies, Washington, DC, <http://www.freetrade.org/pubs/pas/tpa-019.pdf>.

Hardt, M. and A. Negri (2000). *Empire*, Cambridge, Harvard University Press.

Hargreaves, A.G. (1995) *Immigration, 'Race' and Ethnicity in Contemporary France*, London, Routledge.

Harris, N. (2003). *Open borders: a future for Europe, migrants, and world economy*, OpenDemocracy online debate on People Flow, <http://www.opendemocracy.net/people-migrationeurope/article_1275.jsp#>.

Harris, N. (2002). *Thinking the Unthinkable: The Immigration Myth Exposed*, London, I. B. Tauris.

Harris, N. (1995). *The New Untouchables, Immigration and the New World Order*, London, I. B. Tauris

Hayter, T. (2002). "The new common sense", *New Internationalist,* Issue 350, <http://www.newint.org/issue350/sense.htm>.

Hayter, T. (2001). "Open borders: the case against immigration controls", *Capital and Class*, 75: 149-156.

Hiebert, D. (2003). "A borderless world: Dream or nightmare?", *An International E-Journal for Critical Geographies*, 2 (2): 188-193, <http://www.acme-journal.org/vol2/hiebert.pdf>.

Hochstadt, S. (1999). *Mobility and Modernity: Migration in Germany, 1820-1989*, University of Michigan Press, Ann Arbor.

Huntington, S. (2004). "Dead souls: The denationalization of the American elite", *The National Interest,* Spring , <http://www.freerepublic.com/focus/f-news/1111567/posts>.

Huysmans, J. (2000). "The European Union and the securitization of migration", *Journal of Common Market Studies*, 38(5): 751-777.

International Labour Organisation (ILO) (2005). *ILO Multilateral Framework on Labour Migration*, <http://www.ilo.org/public/english/protection/migrant/download/tmmflm-en.pdf>.

International Labour Organisation (ILO) (2004a). *Towards a Fair Deal for Migrant Workers in the Global Economy*, Report VI for International Labour Conference, 92nd Session, <http://www.ilo.ru/news/200405/files/ilc6_en.pdf>.

International Labour Organisation (ILO) (2004b). *A fair globalization - Creating opportunities for all. Report of the World Commission on the Social Dimension of Globalization*, <http://www.ilo.org/public/english/fairglobalization/report/index.htm>.

International Labour Organisation (ILO) (2006). Web *Page on Global Migration Group*, <http://www.un.int/iom/GMG.html>.

International Labour Organisation (ILO) (2005a). *International Agenda for Migration Management*, <http://www.iom.int/jahia/webdav/site/myjahiasite/shared/shared/mainsite/published_docs/books/IAMM.pdf>.

International Labour Organisation (ILO) (2005b). *Migration and Development*, <http://www.iom.int/en/what/migration_and_development.shtml#circular>.

International Labour Organisation (ILO) (2003). *IOM's Role in Enhancing Regional Dialogues on Migration*, <http://www.iom.int/DOCUMENTS/GOVERNING/EN/MCINF_266.PDF>.

IOM, World Bank and WTO (2004). *Background Paper, Trade and Migration Seminar Geneva 4-5 October*, <http://Www.Iom.Int/DOCUMENTS/OFFICIALTXT/EN/TMS200410_Bgpaper.Pdf>.

Jandl, M. (2006). *Innovative Concepts for Alternative Migration Policies*, International Centre for Migration Policy Development, Vienna, <http://www.ceg.ul.pt/metropolis2006/papers/workshop_jandl_doomernik.pdf>.

King, J. (2000). *Justice and Refugee Policy: The Debate on Refugees and Open Borders*, Paper presented at the Annual Conference of the Australasian Political Studies Association, Australian National University, Canberra, ACT, 4-6 October, <http://apsa2000.anu.edu.au/confpapers/king.rtf>.

Kingdon, J.W. (1997). *Agendas, Alternatives, and Public Policies*, 2nd Edition, New York, Harper-Collins.

Lander, M. (2004). "A Human tidal Wave or a Ripple of Hysteria", *New York Times*, 5 May.

Legrain, P. (2006). *Immigrants: Your Country Needs Them*, London, Little Brown.

Lloyd, P. (2002). *Facilitating Free Movement of People in an Australia-US FTA*,

Paper presented at The Impact of an Australia-US Free Trade Agreement: Foreign Policy Challenges and Economic Opportunities Conference, 29- 30 August, <http://www.apec.org.au/docs/fta2llo.pdf>.

Lloyd, M. (2003). *The Passport*, Gloucestershire, Sutton Publishing.

Macarthur, J.R. (2001). "The Secret Free-Trade Agenda", *Toronto Globe & Mail*, 12 April.

Martin, P. (2003a). *Sustainable Migration Policies in a Globalizing World*, Geneva: International Institute for Labour Studies, <http://www.ilo.org/public/english/bureau/inst/download/migration.pdf>.

Martin, P. (2003b). *Bordering on Control: Combating Irregular Migration in North America and Europe*, IOM, <http://www.iom.int/DOCUMENTS/PUBLICATION/EN/mrs_13_2003.pdf>.

Martin, P. (2006). *Managing Migration: the Promise of Cooperation*, Lanham MD, Lexington Books.

Martin, P. (2002). *Fostering Cooperation between Source and Destination Countries*, Migration Policy Institute, <http://www.migrationinformation.org/Feature/print.cfm?ID=60>.

Massey, D.S. (2005). *Backfire at the Border Why Enforcement without Legalization Cannot Stop Illegal Immigration*, Cato Institute Center for Trade Policy Studies, Washington, DC, <http://www.freetrade.org/pubs/pas/tpa-029.pdf>.

Mead, W.R. (2004). "Mexico and U.S. Retirement Futures", *The Globalist*, 20 September, <http://www.theglobalist.com/DBWeb/StoryId.aspx?StoryId=4158>.

Migration News (2002). *Spain-Morocco*, <http://migration.ucdavis.edu/mn/more.php?id =2797_0_4_0>.

Migration News (2005). *Remittances, WTO*, <http://migration.ucdavis.edu/mn/more. php?id=3152_0_5_0>.

Ministry of Foreign Affairs and Trade – New Zealand (2004). *Trans Tasman Travel Arrangements*, <http://www.mfat.govt.nz/foreign/regions/australia/working/transtasmantravel. html>.

Moses, J.W., and B. Letnes (2004). "The Economic Costs to International Labor Restrictions: Revisiting the Empirical Discussion", *World Development*, 32(10): 1609-1626.

Munz, R. and H. Fassman (2002). *EU Enlargement and Future East-West Migration in Europe. New Challenges for Migration Policy in Central and Eastern Europe*, IOM/UN, Geneva, <http://www.demographie.de/info/epub/pdfdateien/EU%20Enlargement%20and %20Future%20East-West%20Migration.pdf>.

Muus, P. (2001). "International Migration and the European Union, Trends and Consequences", *European Journal on Criminal Policy and Research*, 9: 31-49.

Newland, K. (2005). *The Governance of International Migration: Mechanisms, Processes and Institutions*, Policy Analysis and Research Programme of the Global Commission on International Migration, <http://www.gcim.org/mm/File/TS%208b.pdf>.

Norberg, J. (2003). *Open borders – for immigrants as well*, The annual Telders Lecture, Leiden, the Netherlands, <http://www.johannorberg.net/?page=articles&articleid=65>.

Pastor, R. (2003). *Beyond Free Trade in North America: Narrowing the Development Gap*, Paper presented at a Conference at the Center for Mexican Studies, St. Anthony's College, Oxford University, February, <http://www.mexico.ox.ac.uk/working_papers_files/pastor.doc>.

Pew Research Center (2007). *World Publics Welcome Global Trade – But Not Immigration*, The Pew Global Attitudes Project, <http://pewglobal.org/reports/pdf/258.pdf>.

Potts, L. (1990). *The World Labour Market: A History of Migration*, London, Zed Books.

Raihan, A. (2004). *Temporary Movement of Natural Persons: Making Liberalisation in Services Trade Work for Poor.* Paper presented at the Annual Bank Conference on Development Economics- Europe, 10-11 May, Brussels, Belgium, <http://wbln0018. worldbank.org/eurvp/web.nsf/Pages/Paper+by+Raihan/$File/RAIHAN.PDF>.

Ross, B. (2001). *Australia and New Zealand: Where are we Going? Movement of People*, Presentation to New Zealand Institute of International Affairs, 4 July, <http://www.mfat.govt.nz/speech/pastspeeches/speeches2001/4jul01.html>.

Sassen, S. (2006). *Territory, Authority, Rights: From Medieval to Global Assemblages*, Princeton, Princeton University Press.

Schlüter, P. (2004). *The Nordic countries without borders: A report from the special envoy*, Nordic Council, Copenhagen, <http://www.norden.org/pub/ovrigt/ovrigt/uk/ANP2004776.asp>.

Schüler, C. J. (2005). "After the long night - the dawn", *The Independent on Sunday*, <http://findarticles.com/p/articles/mi_qn4159/is_20050821/ai_n14916158>.

Schuster, L. (2003). *An open debate on open borders: reply to Stephen Castles*, OpenDemocracy online debate on People Flow, <http://www.opendemocracy.net/content/articles/ PDF/1658.pdf>.

Sharma, N. (2006). *Home Economics: Nationalism and the Making of Migrant Workers in Canada*, Toronto, University of Toronto Press.

Smith, A. (1776). *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, London, Methuen and Co., Ltd., ed. Edwin Cannan, 1904. Fifth edition (first published: 1776). Online version available through the Library of Economics and Liberty, <http://www.econlib.org/LIBRARY/Smith/smWN.html>.

Solomon, H. (1997) *Towards the Free Movement of People in Southern Africa?* Human Security Project, Institute for Security Studies Occasional Paper No 18, <http://www.iss.co.za/Pubs/PAPERS/18/Paper18.html>.

Stalker, P. (2000). *Workers without Frontiers*, Boulder, Lynne Rienner Publishers.

Stalker, P. (2005). *Stalker's Guide to International Migration*, <http://pstalker.com/migration/index.htm>.

Statistics New Zealand (2006). *External Migration: August 2006*, <http://www.stats.govt.nz/products-and-services/hot-off-the-press/external-migration/external-migration-aug06-hotp.htm?page=para003Master>.

Stelzer, I.M. (2001). *Immigration Policy for an Age of Mass Movement*, Centre for Independent Studies, <http://www.cis.org.au/Policy/summer01-02/PolicySummer01_1.html>.

Straubhaar, T. (2001). "East-West migration: Will it be a problem?", *Intereconomics*, July-August, <http://www.hwwa.de/Publikationen/Intereconomics/2001/ie_docs2001/ie0104-straubhaar.pdf>.

Sutcliffe, B. (2004). "Crossing borders in the new imperialism", in L. Panitch and C. Leys (Eds), *The New Imperial Challenge, Socialist Register 2004*, New York, Monthly Review Press.

The Economist (2004). *The Coming Hordes*, 15 January, <http://www.economist.com/PrinterFriendly.cfm?Story_ID=2352862>.

The Economist (2005). *Dreaming of the Other Side of the Wire*, 10 March, <http://www.economist.com/world/na/displayStory.cfm?story_id=3738772>.

Torpey, J. (2000). *The Invention of the Passport: Surveillance, Citizenship and the State*. Cambridge, Cambridge University Press.

Tucci, I. (2005). *Explaining Attitudes towards Immigration: New Pieces to the Puzzle*, Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, Discussion Paper 484, <http://www.diw.de/deutsch/produkte/publikationen/diskussionspapiere/docs/papers/dp484.pdf>.

United Nations (UN) (2006a). *International Migration and Development*, Report of the Secretary-General to the Sixtieth Session, Agenda item 54 (c), <http://www.un.org/esa/population/hldmigration/Text/Report%20of%20the%20SG%28June%2006%29_English.pdf>.

United Nations (UN) (2006b). *Annan proposes global forum examining link between migration and development*, UN News Centre Press Release, <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=18765&Cr=migration&Cr1>.

United Nations (UN) (2005a). *Universal Declaration of Human Rights*, <http://www.un.org/Overview/rights.html>.

United Nations (UN) (2005b). *World Economic and Social Survey 2005 Financing for Development International Migration*, UN Department of Economic and Social Affairs, <http://www.un.org/esa/policy/wess/wess2005files/wess2005web.pdf>.

United Nations (UN) (2004). *World Economic and Social Survey on International Migration*, UN Department of Economic and Social Affairs, <http://www.un.org/esa/policy/wess/wess2004files/part2web/part2web.pdf>.

United Nations (UN) (2000). *Replacement Migration*, UN Population Division, <http://www.un.org/esa/population/publications/migration/migration.htm>.

UN Millennium Project (2005). *Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals*, United Nations Development Program, <http://unmp.forumone.com/>.

Veenkamp, T., A. Buonfino, and T. Bentley (2003). *People Flow: Migration and Europe*, OpenDemocracy online debate on People Flow, <http://www.opendemocracy.net/debates/article.jsp?id=10&debateId=96&articleId=1194>.

Walsh, C. (2000). *Demobilizing the Revolution: Migration, Repatriation and Colonization in Mexico, 1911-1940*, the Center for Comparative Immigration Studies Working Paper No. 26, University of California-San Diego.

Watson, R. (2007). *Future Files: A History of the Next 50 years*, Melbourne, Scribe Publications.

Wilson, D. and R. Purushothaman (2003). *Dreaming with BRICs: The path to 2050*, Goldman Sachs Global Economics, Paper No. 99 , <http://www.gs.com/insight/research/reports/99.pdf>.

Wintour, P. (2005). *Mandela supports anti-poverty plan*, Sydney Morning Herald, 18 January 2007.

World Bank (2006a). *Global Economic Prospects 2006: Economic Implications of Remittances and Migration*, <http://www.wds.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/ IW3P/IB/2005/11/14/000112742_20051114174928/Rendered/PDF/343200GEP02006.pdf>.

World Bank (2006b). At Home and Away: Expanding Job Opportunities for Pacific Islanders through Labor Mobility, <http://archives.pireport.org/archive/2006/August/08-16-rp.htm>.

World Trade Organisation (WTO) (2007). *Regional Trade Agreements: Facts and Figures*, <http://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/regfac_e.htm>.

World Trade Organisation (WTO) (2004). *World Trade Report 2004*, <http://www.um.dk/NR/rdonlyres/D986DBDA-FE55-4A27-A116-E85ED7956416/0/world_trade_report04_e.pdf>.

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل للنشر في هذه السلسلة البحوث المترجمة من اللغات الأجنبية المختلفة، وكذلك الدراسات التي يكتبها سياسيون وكتاب عالميون.
2. يُشترط أن يكون البحث المترجم أو الدراسة في موضوع يدخل ضمن اهتمامات المركز.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الدراسة أو نشر ترجمتها في جهات أخرى.
4. تصبح الدراسات والبحوث المنشورة في هذه السلسلة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمترجم أو المؤلف إعادة نشرها في مكان آخر.
5. يتولى المركز إجراءات الحصول على موافقة الناشرين الأصليين للبحوث المترجمة.

ثانياً: إجراءات النشر

1. تقدم الدراسة أو الترجمة مطبوعة من نسخة واحدة.
2. ترفق مع الترجمة صورة من المقالة باللغة المترجم عنها، وبيانات عن المصدر الذي أخذت منه.
3. يرسل مع البحث أو الترجمة بيان موجز بالسيرة العلمية للمترجم أو للباحث.
4. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث أو الترجمة للتأكد من مستواهما، من خلال مراجعين من ذوي الاختصاص.
5. يخطر الباحث أو المترجم بنتيجة المراجعة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم البحث.
6. تتولى هيئة التحرير المراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بما لا يخل بمضمون البحث أو الترجمة.

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
1.	نحو شرق أوسط جديد، إعادة النظر في المسألة النووية	أفنر كوهين
2.	السيطرة على الفضاء في حرب الخليج الثانية وما بعدها	ستيفن لمباكيس
3.	النزاع في طاجكستان، التفاعل بين التمزق الداخلي والمؤثرات الخارجية (1991 - 1994)	جوليان ثوني
4.	حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات المالية للحلفاء	ستيفن داجت جاري جي. باجليانو
5.	رأس المال الاجتماعي والاقتصاد العالمي	فرانسيس فوكوياما
6.	القدرات العسكرية الإيرانية	أنتوني كوردزمان
7.	برامج الخصخصة في العالم العربي	هارفي فيجنباوم وجفري هينج وبول ستيفنز
8.	الجزائر بين الطريق المسدود والحل الأمثل	هيو روبرتس
9.	المشاكل القومية والعرقية في باكستان	أبها دكسيت
10.	المناخ الأمني في شرق آسيا	سنجانا جوشي
11.	الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية	وي وي زانج
12.	السياسة الدولية في شمال شرق آسيا... المثلث الاستراتيجي: الصين - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية	توماس ويلبورن
13.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية	إعداد: إيرل تيلفورد
14.	العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002؟	جراهام فولر
15.	السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة	دانيال وارنر
16.	التنمية الصناعية المستديمة	ديفيد والاس
17.	التحولات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: التحديات والاحتمالات أمام أوربا وشركائها	فيرنر فاينفلد ويوزيف يانج وسفن بيرنيد
18.	جدلية الصراعات العرقية ومشاريع النفط في القوقاز	فيكن تشيتريان
19.	العلاقات الدفاعية والأمنية بين إنجلترا وألمانيا «نظرة تقويمية»	إدوارد فوستر وبيتر شميت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

20.	اقتصادات الخليج: استراتيجيات النمو في القرن الحادي والعشرين	تحرير: جوليا ديفلين
21.	القيم الإسلامية والقيم الغربية	علي الأمين المزروعي
22.	الشراكة الأوروبية - المتوسطية: إطار برشلونة	آر. كيه. رامازاني
23.	رؤية استراتيجية عامة للأوضاع العالمية (2)	إعداد: إيرل تيلفورد
24.	النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية	كيه. إس. بلاكريشنان جوليوس سيزار بارينياس جاسجيت سنج فيلوثفار كاناجا راجان
25.	سياسة أوربا الخارجية غير المشتركة	فيليب جوردون
26.	سياسة الردع والصراعات الإقليمية المطامح والمغالطات والخيارات الثابتة	كولن جراي
27.	الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية	مالك مفتي
28.	العولمة الناقصة: التفكك الإقليمي والليبرالية السلطوية في الشرق الأوسط	يزيد صايغ
29.	العلاقات التركية - الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية	م. هاكان يافوز
30.	الثورة في الشؤون الاستراتيجية	لورنس فريدمان
31.	الهيمنة السريعة: ثورة حقيقية في الشؤون العسكرية التقنيات والأنظمة المستخدمة لتحقيق عنصري الصدمة والترويع	هارلان أولمان وجيمس بي. ويد
32.	التيارات السياسية في إيران 1981 - 1997	تأليف: سعيد برزين ترجمة: علاء الرضائي
33.	اتفاقيات المياه في أوسلو 2: تفادي كارثة وشيكة	ألوين روير
34.	السياسة الاقتصادية والمؤسسات والنمو الاقتصادي في عصر العولمة	تيرنس كاسي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
35.	دولة الإمارات العربية المتحدة الوطنية والهوية العربية – الإسلامية	سالي فندلو
36.	استقرار عالم القطب الواحد	وليم وولفورث
37.	النظام العسكري والسياسي في باكستان	تأليف: إيزابيل كوردونير ترجمة: عبدالله جمعة الحاج
38.	إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين الانعكاسات الاستراتيجية والاقتصادية	شيرين هنتر
39.	برنامج التسلح النووي الباكستاني نقاط التحول والخيارات النووية	سمينة أحمد
40.	تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا	ترجمة: الطاهر بوساحية
41.	الاحتواء المزدوج وما وراءه: تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي	عمرو ثابت
42.	الصراع الوطني الممتد والتغير في الخصوبة: الفلسطينيون والإسرائيليون في القرن العشرين	فيليب فرج
43.	مفاوضات السلام ودينامية الصراع العربي – الإسرائيلي	عمرو جمال الدين ثابت
44.	نفط الخليج العربي: الإنتاج والأسعار حتى عام 2020	ديرموت جيتلي
45.	انهيار العملية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية: أين الخلل؟	جيروم سليتر
46.	ثورة المعلومات والأمن القومي	تحرير: توماس كوبلاند
47.	القانون الدولي والحرب ضد الإرهاب	كريستوفر جرينوود
48.	إيران والعراق	تشاس فريمان (الابن) وآخرون
49.	إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية في الدول النامية: الانعكاسات والسياسات	طارق علما ومايا كنعان
50.	الأسطورة الخضراء: النمو الاقتصادي وجودة البيئة	ماريان رادتسكي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
51.	التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى إسرائيل بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم	أوفرا بنجيو وجنسر أوزكان
52.	مستقبل الأيدز: الحصيلة المروعة في روسيا والصين والهند	نيكولاس إيبراشتات
53.	الدور المتغير للمعلومات في الحرب	تحرير: زلمي خليل زاد وجون وايت
54.	مسؤولية الحماية وأزمة العمل الإنساني	جاريث إيفانز ومحمد سحنون وديفيد ريف
55.	الليبرالية وتقويض سيادة الإسلام	عمرو ثابت
56.	الوفاق الهندي - الإسرائيلي	أفرايم إنبار
57.	الفضائيات العربية والسياسة في الشرق الأوسط	محمد زياني
58.	دور تصدير المياه في السياسة الإيرانية الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية	كامران تارمي
59.	أهمية النجاح: الحساسية إزاء الإصابات والحرب في العراق	كريستوفر جيلبي وآخران
60.	الفوز مع الحلفاء: القيمة الاستراتيجية للنموذج الأفغاني	ريتشارد أندريس وآخران
61.	الخروج من العراق: استراتيجيات متنافسة	توماس ماتير
62.	آراء من داخل الشبكة: تأثير المواقع الإلكترونية في الاهتمامات السياسية للشبان	آرثر لوبيا وتاشا فيلبوت
63.	دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا	أيان تايلر
64.	التدخل العسكري والأسلحة النووية: حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي	هارالد مولر وشتيفاني زونيوس ترجمة: عدنان عباس علي
65.	العقوبات في السياسة الدولية: نظرة على نتائج الدراسات والأبحاث	بيتر رودولف ترجمة: عدنان عباس علي
66.	اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية	جون ميرشايمر وستيفن والت

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

الرقم	العنوان	المؤلف
67.	نهوض الهند	جورشاران داس سي. راجا موهان أشتون بي كارتر سوميت جانجولي
68.	التكاليف الاقتصادية لحرب العراق	تأليف: ليندا بيلمز جوزيف ستيجليتز ترجمة: عمر عبدالكريم الجميلي
69.	إيران النووية: الانعكاسات وطرائق العمل	تأليف: إفرايم كام ترجمة: ثروت محمد حسن
70.	حروب الخليج: مراجعات للسياسة الأمريكية تجاه العراق وإيران	جيمس فيرون راي تقيه
71.	هل يُكرَّر سيناريو مفاعل تموز؟ تقويم القدرات الإسرائيلية على تدمير المنشآت النووية الإيرانية	ويتني راس و أوستن لونج ترجمة: الطاهر بوساحية
72.	رؤيتان للسياسة الخارجية الأمريكية: جمهورية وديمقراطية	رودولف جولياني و جون إدواردز
73.	مقاربات غربية للمسلمين في الغرب وللإسلام السياسي	بول ويلر وروبرت ليكن وستيفن بروك
74.	الدولار واليورو هل يحتم العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري الأمريكي ارتفاعاً في قيمة اليورو؟	يوناس دوفيرن كارستن باتريك ماير يوآخيم شايده ترجمة: عدنان عباس علي
75.	القفزة الكبرى إلى الوراء! تكاليف أزمة الصين البيئية	إليزابيث إكونومي
76.	اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا - المحيط الهادي: إشكالياتها ونتائجها	هربرت ديتر ترجمة: عدنان عباس علي

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

	العنوان	المؤلف
77.	إعادة التفكير في المصلحة القومية واقعية أمريكية من أجل عالم جديد	كوندوليزا رايس
78.	الصين المتغيرة: احتمالات الديمقراطية في الداخل والدبلوماسية الجديدة تجاه "الدول المارقة"	جون ثورنتون وستيفاني كلين - ألبراندت وأندرو سمول
79.	التوجه الجديد لليبيا	مولفريد بروت - هيجهامر ورونالد بروس سانت جون
80.	أزمة الغذاء العالمية	أليكس إيفانز ويواخيم فون براون وآخرون
81.	عهد أوباما سياسة أمريكية للشرق الأوسط	ريتشارد هاس ومارتن أنديك ووالتر راسل ميد
82.	اللوبي الهندي والاتفاقية النووية الأمريكية - الهندية	جيسون أ. كيرك
83.	وقت الإغلاق: التهديد الإيراني لمضيق هرمز	كيتلين تالماج
84.	دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية	صامويل لوكاس ماكميلان
85.	الأزمة المالية العالمية	بن ستيل وستيفن دوناواي
86.	شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة	جيلبرت خادياجالا
87.	المتعاقدون في الحروب	مارك كانسيان وستيفن شونر
88.	الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي	جنيفر كنيبر وأندرو تيريل
89.	أمن الطاقة الأوراسية	جفري مانكوف
90.	أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والخفيفة: فرق عمل تعزيز القدرات الأمنية المتعددة الأطراف	معهد السلام الدولي
91.	هل التقسيم حلٌ للحرب الأهلية؟	نيكولاس سامبانس وجونا شولهوفر-ول
92.	الصراعات في أقاليم الصومال	سولومون ديرسو وبيروك مسفين

صدر من سلسلة «دراسات عالمية»

93. الغرب وروسيا في البحر الأبيض المتوسط: نحو تنافس متجدد!	ديريك لوتربيك وجورجي إنغلبريخت
94. ما بعد الدولار: إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي	باولا سوباتشي وجون دريفل
95. حوكمة الإنترنت في عصر انعدام الأمن الإلكتروني	روبرت كنيك
96. بناء المنظومات قبل بناء الدولة: الشروط المنظوماتية المسبقة لبناء الدولة	بيتر هالدن
97. توسيع مجلس الأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية	كارا سي. ماكدونالد وستيوارت إم. باتريك
98. ثورة الغاز الصخري بين الواقع والتضخيم	بول ستيفنز
99. طريقة الصين في الحرب البحرية: منطق ماهان وقواعد ماو	جيمس هولمز
100. الحدود المفتوحة: وهمٌ أو سياسة مستقبلية حتمية؟	جون كيسي

قسيمة اشتراك في سلسلة

«دراسات عالمية»

الاســم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص. ب : .... المدينـة: ....

الرمز البريدي: ....

الـدولـة : ....

هـاتف : .... فـاكس: ....

البريد الإلكتروني: ....

بدء الاشتراك: (من العـدد: .... إلى العـدد: ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565ـ بنك أبوظبي الوطني ـ فرع الخالدية. ص. ب: 46175أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa وMaster Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

قسم التوزيع والمعارض

ص.ب: 4567أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443(9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541 -2- 971 - فاكس: 4044542 -2- 971

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

ISSN 1682 - 1211



